الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Économie

العنـــوان:

دور الإصلاحات الاقتصادية في علاج البطالة في الجزائر

2016-1990

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب: زلوف دراجي

أمام لجنة المناقشة المكونة من

أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. حجاب عيسى	أستاذ مساعد (أ)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د. بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ مساعد (أ)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د. بن محاد سمير	أستاذ مساعد (أ)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات التي في طياتها الكثير من المشقة والتعب والصعوبات فاليوم أقطف ثمرة نجاحي وأهدي تخرجي إلى شفيع الأمة الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم، وإلى الشمعة التي احترقت لتنير لي الطريق إلى من تقابلني بابتسامة وتودعني بدعوة ودمعة... إنها أمي ومن سواها تكون

وإلى سندي في الحياة أبي الغالي فاللهم إني أسألك أن تحفظهما وأن تغفر لهما وترحمهما كما رباني صغيرا

إلى من شدّ الله تعالى بهم عضدي إخوتي أحمد، رزقي، عزالدين، جابر وعبد النور حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم

إلى من سهر على حمايتي خاليَّ عزالدين ومنير شبيرة

إلى الأخت التي لم تلدها أمي وزوجها عادل شبيرة خالتي حفظها الله

إلى أعمامي محمد، المختار، العيد وشاعر الحضنة إبراهيم زلوف

إلى إخوتي الذين ولدتهم المواقف عبد الحميد، أسامة، البشير، مصطفى، علي، عبد الرزاق، رشيد، نوح، الحاج، تقي الدين، إلياس، محمد، إلياس، صدام، مصطفى، باسم، نعمان، عبد الغفار وصالح

إلى زملائي وأساتذتي في جميع سنوات دراستي

إلى زملائي في فرق كرة القدم لأمل الخبانة وفريق الدومانة

إلى كل من في قلبي ونسيهم قلمي أهديكم تخرجي.

دراجي زلوف

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله

الذي أنار لنا الحياة بوحيه

على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ظلمات الجهل بنور الإسلام والعلم،

أتقدم بالشكر لكل من علمني حرفا طيلة مسيرتي الدراسية وأخص بالشكر والتقدير والعرفان

أستاذي الكريم السيد بوخرص عبد الحفيظ

الذي لم يبخل على بمراجعه، نصائحه وتوجيهاته القيمة لإنجاح هذا العمل،

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني

وإلى اللجنة العلمية التي قبلت مناقشة عملي هذا.

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
اهداء	I
شكر وعرفان	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والإصلاح الاقتصادي	
تمهيد	07
المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة	08
المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها	08
الفرع الأول: مفهوم البطالة	08
الفرع الثاني: قياس البطالة	10
المطلب الثاني: أنواع البطالة وآثارها	11
الفرع الأول: أنواع البطالة	12
الفرع الثاني: آثار البطالة	14
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة	17
المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي	25
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي	25
المطلب الثاني: خصائص الإصلاح الاقتصادي ودواعي اللجوء إليه	26
الفرع الأول: خصائص الإصلاح الاقتصادي	26
الفرع الثاني: دواعي اللجوء إل الإصلاح الاقتصادي	28
المطلب الثالث: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي	29
الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي	30
الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي	33
خلاصة الفصل	35

الفصل الثاني: البطالة والتشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية	
تمهيد:	**37**
المبحث الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها عل البطالة والتشغيل	**38**
المطلب الأول: ملخص للوضع الاقتصادي لفترة الثمانينات	**38**
الفرع الأول: الفترة الأولى 1980–1984	**38**
الفرع الثاني: تطور البطالة في ظل أزمة النفط 1985–1989	**39**
المطلب الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي	**40**
الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول	**40**
الفرع الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني	**41**
الفرع الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث	**42**
الفرع الرابع: برنامج التعديل الهيكلي	**43**
المطلب الثالث: آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة والتشغيل	**45**
الفرع الأول: آثار برامج الاستقرار على مستوى التشغيل	**45**
الفرع الثاني: أثر برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل والبطالة	**46**
المبحث الثاني: الأجهزة والبرامج التنموية المستحدثة للتخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي	**49**
المطلب الأول: الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل	**49**
المطلب الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي	**58**
المبحث الثالث: دراسة هيكل وخصائص البطالة في الجزائر	**62**
المطلب الأول: توزيع القوى العاملة المشتغلة	**62**
الفرع الأول: توزيع العمالة حسب الحالة المهنية	**63**
الفرع الثاني: توزيع العمالة وفقا لمعيار النوع	**65**
الفرع الثالث: توزيع العمالة حسب القطاع القانوني	**67**
الفرع الرابع: توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية	**68**
المطلب الثاني: توزيع القوى العاملة غير المشتغلة	**70**
الفرع الأول: مرحلة ظهور البطالة كظاهرة اجتماعية (1986–2000)	**70**
الفرع الثاني: مرحلة مكافحة البطالة في ظل البحبوحة المالية	**72**

خلاصة الفصل	81
خاتمة	83
قائمة المراجع	86

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة خلال (1987–2000)	72
02)	تطور الإنفاق الحكومي، الفئة النشيطة ومعدل البطالة في الجزائر (2001–2016)	75–74
03)	توزيع معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي لسنتي 2011 و2015	80

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01)	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	19
02)	توازن سوق العمل في النموذج الكينزي	22
03)	السياسات والأغراض الوسيطة في برنامج الاستقرار الاقتصادي	31
04)	المجالات والأغراض الوسيطة في برامج التصحيح الهيكلي	33
01)	توزيع العمالة حسب الحالة المهنية (1992–2015)	64
02)	تطور حجم العمالة الإجمالية (1990–2016)	66
03)	توزيع العمالة وفقا لمعيار النوع (1990–2016)	67
04)	توزيع العمالة حسب القطاع القانوني (1997–2015)	68
05)	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (1994–2016)	70
06)	نسب العمال المسرحين حسب قطاع النشاط وشكل المؤسسة (1994–1998)	73
07)	توزيع البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية (2000–2016)	76
08)	توزيع البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية والنوع (2000–2016)	78

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01)	توزيع العمالة حسب الحالة المهنية (1992–2015)	60
02)	توزيع العمالة وفقا لمعيار النوع (1990–2016)	63
03)	توزيع العمالة وفقا لمعيار القطاع القانوني (1997–2016)	65
04)	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (1994–2016)	67
05)	حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط وشكل المؤسسة (1994–1998)	70
06)	توزيع البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية (2000–2016)	
07)	توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية والنوع (2000–2016)	

المقدمة

مقدمة

تمهيد:

تعتبر قضية البطالة من أهم الظواهر والتحديات الاقتصادية التي تواجه جميع اقتصاديات دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها، كما أنها أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات وأبحاث الاقتصاديين والمفكرين بمختلف توجهاتهم ما نتج عنه الكثير من النظريات، الدراسات والأبحاث المفسرة لمشكلة البطالة كمحاولات لتفسير الخلل الموجود في سوق العمل، وذلك لما يتمخض عن هذه الظاهرة من آثار سلبية على الناتج الوطني وهدر للموارد الوطنية المتمثلة أساسا في عنصر العمل، حيث تعبر معدلات البطالة المرتفعة عن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية كالفقر، الجهل والتخلف.

إن تعرض الدول الصناعية لأزمات اقتصادية سيؤدي لا محالة إلى تعرض الدول المصدرة للمواد الأولية –والتي في أغلبها دول نامية– إلى أزمات اقتصادية هي الأخرى، ويحدث هذا الأمر نتيجة للارتباط الوثيق بينهما، فإذا توقفت الدول الصناعية عن شراء المواد الأولية نتيجة أزمة ما سيكون سببا في انخفاض أو انقطاع المداخيل المالية عن الدول المصدرة للمواد الأولية ما يؤدي بها إلى التوجه نحو الاقتراض والقيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وهذا ما حدث مع بداية الثمانينات عندما تعرضت معظم الدول الصناعية لأزمة اقتصادية لجأت معظم الدول النامية إلى الاستدانة لشراء السلام الاجتماعي عن طريق محاربة أكبر خطر يعكر هذا السلام وهو شبح البطالة.

إن انهيار أسعار النفط مع بداية الخماسي الثاني من عقد الثمانينات أثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري، وذلك بسب تقلص الاستثمارات نتيجة لنقص المداخيل البترولية، فانعكس ذلك سلبا على كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فتقلصت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت الديون ومعدلات التضخم والبطالة، ونتيجة لهذه الأوضاع الصعبة قامت الجزائر بتبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تقرها وتدعمها المؤسسات المالية الدولية متمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بهدف استعادة معظم التوازنات الكلية وتحقيق نوع من الاستقرار المالي، وذلك بالقضاء على جميع الاختلالات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تبني نظام جديد وهو نظام اقتصاد السوق وذلك بعد انهيار النظام الاشتراكي مع نهاية عقد الثمانينات.

1/ الإشكالية:

ومن خلال العرض السابق تظهر ملامح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما هو أثر الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في علاج البطالة؟

انطلاقا من السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل اتبعت الجزائر بتبنيها لهذه الإصلاحات أحد تفسيرات النظرية الاقتصادية؟
2) ما نوع السياسة الاقتصادية التي أقرتها هذه الإصلاحات الاقتصادية؟

2/ فرضيات البحث:

بغرض الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة سيتم صياغة الفرضيات التالية:

1. اتبعت الجزائر تفسيرات النظرية الكينزية.
2. السياسة الاقتصادية التي أقرتها الإصلاحات الاقتصادية هي سياسة مالية انكماشية (تقشفية)؛
3. للإصلاحات الاقتصادية آثار سلبية على معدلات البطالة؛

3/ أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه:

1. يتعرض لإحدى أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي تكتسب طابعا عالميا ألا وهي ظاهرة البطالة، وآثارها السلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع؛
2. يعرض الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر وسعيها تحت كل الظروف الصعبة للقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية والتي من أخطرها مشكلة البطالة؛
3. يتطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر للحد من ظاهرة البطالة؛
4. يعرض تطور حجم العمالة وحجم البطالة في الجزائر، ويحدد الفئات الأكثر معاناة من البطالة حسب عدة توزيعات.

4/ أهداف البحث:

1) تحليل واقع البطالة والتشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
2) إبراز الإطار النظري لكل من البطالة والإصلاحات الاقتصادية وفقا لمفاهيم وأسس المنظمات العالمية، ودواعي اللجوء لتنفيذ هذه الإصلاحات؛

3) الوقوف على مدى نجاعة أساليب الإصلاح الاقتصادي في التقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وإظهار العلاقة بين الإنفاق العام وظاهرة البطالة؛

4) الوقوف على واقع وآفاق السياسة الاقتصادية في الجزائر لمحاربة ظاهرة البطالة؛

5/ أسباب اختيار الموضوع:

1. الرغبة والميول الشخصي لدراسة موضوع البطالة نظرا لأهميته وخاصة لدى فئة الشباب؛
2. إثراء الجانب المعرفي حول الموضوع لما يشكله من أهمية بالغة في اقتصاديات جميع الدول باختلاف درجات تقدمها؛
3. إلقاء الضوء على سياسة التشغيل ودورها في معالجة البطالة.

6/ المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع والإلمام بجميع جوانبه تم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على البيانات الإحصائية لتحليل واقع البطالة في الجزائر.

تستمد الدراسة بياناتها من إحصائيات وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ونشرات الديوان الوطني لإحصائيات.

7/ حدود الدراسة:

1. **الإطار المكاني**: تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة الجزائر؛
2. **الإطار الزماني**: غطت هذه الدراسة الفترة الممتدة من1990 إلى غاية 2016؛

8/ صعوبات البحث:

1. حجم الموضوع الكبير وتشعبه وفي المقابل قلة عدد الصفحات المخصصة لهذا الموضوع؛
2. اختلاف البيانات من مصدر لآخر سواء أكان مصدرا داخليا (مثل: الديوان الوطني للإحصاء، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة المالية) أو خارجيا (صندوق النقد الدولي).

9/ الدراسات السابقة:

- عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009 – 2010، وقد توصلت هذه الدراسة إلى هذه النتائج:
  - أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصادين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة؛
  - تفاقم مشكلة البطالة ما يعني أن لإصلاحات الاقتصادية إثر على مستوى التشغيل والبطالة حيث وصل معدل البطالة سنة 2000 إلى 28.9%؛
  - انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2007، إذ وصلت إلى 13.80 % سنة 2007، وذلك نتيجةً لتطبيق الجزائر لبرامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.
- لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015، وقد توصلت هذه الدراسة النتائج التالية:
  - اتبعت الجزائر في مواجهتها للبطالة السياسة الإنفاقية الهادفة للقيام باستثمارات مولدة للشغل، وبالتالي تنسجم مع التفكير الكينزي؛
  - أن العمل المأجور يشكل النسبة الأكبر من العمالة الكلية في الجزائر حيث يتجاوز نسبة 67 %؛
  - أهم قطاع موفر للشغل هو قطاع التجارة والخدمات.

10/ هيكل البحث:

لمعالجة موضوع الدراسة وانطلاقا من التساؤلات المطروحة وبالاعتماد على المنهج المستخدم، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري للبطالة والإصلاح الاقتصادي، والذي ينقسم إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول الإطار النظري البطالة، أما المبحث الثاني فتناول الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي. فيما تمحور الفصل الثاني حول البطالة والتشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والذي تضمن ثلاث مباحث تعرض فيها المبحث الأول إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها على البطالة والتشغيل، أما المبحث الثاني فتناول الأجهزة والبرامج التنموية المستحدثة للتخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر، وتمحور المبحث الثالث حول دراسة هيكل وخصائص البطالة في الجزائر للفترة 1990-2016.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبطالة والإصلاح الاقتصادي

مخطط الفصل:

- المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة
- المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

تمهيد:

إن من بين أكبر التحديات والصعوبات التي تقف حجر عثرة في طريق عجلة التنمية والتقدم وفي وجه معظم دول العالم المتقدمة منها أو المتخلفة هي مشكلة البطالة، فهناك عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في كل دول العالم، فالبطالة تعد ظاهرة عالمية تهدد استقرار المجتمعات وأمنها؛ لما لها من آثار سلبية على المجتمعات واقتصادياتها وأنظمتها السياسية، وهذا ما جعلها تكتسب حيزا كبيرا من اهتمامات ودراسات المفكرين الاقتصاديين باختلاف مفاهيمهم وأفكارهم على مر الأزمنة؛ سعيا منهم لتفسيرها.

لجأت الكثير من الدول وخاصة الدول النامية إلى تطبيق برامج وسياسات اقتصادية تصحيحية؛ وذلك باللجوء إلى المنظمات المالية والنقدية العالمية ولعل أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة السائدة داخل هذه البلدان، ومعاناتها من أزمة المديونية الخارجية وتراجع معدلات النمو وتفشي ظاهرة البطالة، ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

المبحث الاول: الإطار النظري للبطالة

إن مشكلة البطالة قد أصبحت الهاجس الذي يهدد ويخيف جميع دول العالم باختلاف درجات تقدمها، فهي تعتبر الخطر أو الآفة التي تقوم المجتمعات بمواجهتها، وذلك لما لها من آثار سلبية على الفرد وعلى المجتمع ككل، كما تعتبر العنصر الرئيسي وراء معظم الازمات الاقتصادية والسياسية.

المطلب الاول: تعريف البطالة وقياسها

لقد تعددت التعاريف لظاهرة البطالة واختلفت، ولكن توحد المعنى وتوحدت طرق قياسها.

أولا: مفهوم البطالة:

التعريف 1: البطالة في اللغة:

بطل الشيء يَبْطُلُ بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلَاناً، ذهب ضياعا وخسرا، فهو باطل، والتبَطُّل فعل البِطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، وبَطَلَ الاجير-بالفتح-يبطل بِطَالة وبَطَالَة أي تعطيل فهو بطال، البطال: الذي لا يجد عملا.[1]

ويتبين مما سبق، ان البطالة مصدر بطل وبطل وتعني عدم توفر العمل للراغبين فيه، القادرين عليه.[2]

التعريف 2: منظمة العمل الدولية:

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بانها:" تشمل كل الاشخاص الذين تزيد اعمارهم عن سن معين، وكانوا من دون عمل، وهم مستعدون للعمل، وباحثين عنه، واتخذوا خطوات محدد، بحثا عن العمل بأجر او عمل للحساب الخاص "[3].

---

[1] زيد محمد الرماني، **كيف عالج الاسلام البطالة**، الطبعة الأولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2001، ص 14.
[2] المرجع نفسه، ص 15.
[3] جمال حسن احمد عيسى السراحنة، **مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000، ص 48.

التعريف 3: مكتب العمل الدولي:

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل" كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى ".[1]

التعريف 4: الديوان الوطني للإحصاء:

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه الشروط التالية:[2]

- ان يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و60 سنة؛
- لا يملك عملا عند اجراء التحقيق الاحصائي ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولول لمدة ساعة واحدة خلال فترة اجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

بالرجوع الى التعريف الذي أوردناه سابقا والخاص بالمكتب الدولي للعمل سوف نقوم بتفكيكه جملة بجملة لتوضيح المقصود بالبطالة وبشكل مفصل من أجل التمييز بين العاطلين عن العمل وغير النشطين اقتصاديا من السكان:[3]

أ- بدون عمل: إن الهدف من " بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة، ويعتبر الشخص بدون عمل وفقا لهذا المعيار اذا لم يعمل على الاطلاق خلال فترة الاستبيان ولو لساعة واحدة؛

ب- متاح للعمل ولا يجده: يعني هذا المعيار انه اذا ما عرض عمل على الفرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الافراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 37.
[2] . شلوفي عمير، **التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة قياسية – حالة الجزائر 1980 – 2011**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص69.
[3] جلال عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة – حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 53.

انتهاء الاستبيان)، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح له. وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات كالمرض أو بعض الارتباطات العائلية او غيرها خلال فترة الاستبيان لأنه من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة بل يقومون بترتيب أمورهم أولا؛

ج–يبحث عن العمل: ينطبق على الاشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا لدلالة على جدية البحث. مثل تسجيل في مكاتب التشغيل، بشرص اعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء إلى غير ذلك. كما أنه يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها.

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

ثانيا: قياس البطالة

لتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

اجمالي السكان: ويضم فئتين من السكان: النشطين وغير النشطين.

وينقسم السكان النشطون الى عاملين وعاطلين.[1]

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:[1]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

مشكلات احصاء البطالة

إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:[2]

- ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي تستدل منه على حجم البطالة وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، او لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية اخرى؛
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي او الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل انشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها؛
- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الاصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

المطلب الثاني: انواع البطالة وآثارها

يمكن تحديد أنواع البطالة والآثار المترتبة عنها فيما يلي:

[1] عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009 – 2010، ص 5.
[2] علي عبد الوهاب نجا، **البطالة وأثر برنامج الاصلاح لاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 12.

أولا: انواع البطالة:

1- **البطالة الهيكلية:** تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني، مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو على التغير في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.[1]

2- **البطالة الاحتكاكية:** وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى او التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.[2]

أي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة.[3]

3- **البطالة الدورية:** هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود ويتم تفسير أسبابها استنادا الى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض في درجات الاستخدام، ومن أهم سمات حركة الدورات الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة.[4]

والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب التغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة.[5]

إضافة الى ما تم تحديده من انواع البطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي التصنيفات الآتية للبطالة:

---

[1] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2008، ص 234.

[2] الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية والاستراتيجية: آثار الاقتصادية للبطالة ttps://www.politics-dz.com، الثلاثاء 2019/04/16 على ساعة 16:46.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.

[4] شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[5] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، الطبعة الألى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 19.

- **البطالة المستترة (المقنعة) والبطالة السافرة (الصريحة)**: البطالة المستترة هي حالة أداء الشخص لعمل دون مستوى مؤهلاته، او أداء مجموعة لعمل يمكن ان يؤدى ويتقن بعدد أقل منه.[1]

أما البطالة الصريحة فتعني أن هناك أفراد قادرون على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عملا. وبذلك يضيع وقتهم سدى. فالوقت هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن تخزينه والاحتفاظ به لفترة ما للاستفادة به بعد تلك الفترة فإذا لم يستفد به في الحال لما أمكن الاستفادة به أبدا، ولذلك فإن البطالة تمثل فاقدا غير منظور.[2]

- **البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية**: البطالة الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، فقد يقوم بالاستقالة من عمله أو انه يرفض العمل لعزوفه أو تفضيله لوقت الفراغ أو انه يبحث عن عمل أفضل من حيث المزايا المالية وظروف العمل.[3]

أما بالنسبة للبطالة الاجبارية فتشير إلى وجود افراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه.[4]

- **البطالة الموسمية وبطالة الفقر**: تنجم البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، فكثير من النشاطات والأعمال تخضع لتقلبات موسمية تؤدي الى تراخي النشاط مما ينتج عنه الاستغناء المؤقت عن بعض العمال. فهذه الأعمال الموسمية تكسب دخلا للعمال، لكن هذا الدخل ينقطع بانقطاع العمل، أي بانتهاء الموسم أو بانتهاء العمل العرضي.[5]

أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول قليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية

[1] زيد محمد الرماني، مرجع سابق، ص 8.
[2] احمد على دغيم، **الطريق الى المعجزة الاقتصادية والقضاء على البطالة في الدول النامية**، المكتبة الاكاديمية، مصر، 2006، ص 113.
[3] خالد راسف الزاني، احمد حسين الرافعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الاردن، 2002، ص 20.
[4] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[5] بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة بمنطقة بشار**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 60.

(المنهكة اقتصاديا) كما ينشأ لدى أفرادها ميل الى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول " دول الإرسال" والدول الموظفة لهذه العمالة " دول الاستقبال".[1]

- **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد او إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.[2]

- **البطالة الطبيعية:** تشمل البطالة الطبيعية كل من البطالة الاحتكاكية والهيكلية وعند مستوى العمالة الكاملة ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد المهن الشاغرة او المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية او احتكاكية فيحتاجون إلى وقت حتى يتم ايجاد العمل المناسب. وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش، فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطال الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.[3]

ثانيا: آثار البطالة

للبطالة آثار عديدة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

[1] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، السداسي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص 147.
[2] وليد ناجي الحيالي، **البطالة**، مداخلة كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، بدون سنة، ص 11.
[3] عاقلي فضيلة، **البطالة تعريفها اسبابها وآثارها الاقتصادية: سياسة التشغيل في الجزائر**، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، بدون سنة، ص 5.

- **الأثار الاقتصادية:**

إن زيادة حجم البطالة في المجتمع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابل زيادة ملموسة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم أي ظهور حالة التضخم الركودي مما يعرقل من عمليات التنمية للمجتمع بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي[1]؛

البطالة تمثل حالة عدم التشغيل الكامل، الذي يؤثر على عدم وصول الاقتصاد الوطني إلى وضعية التوازن؛

إن تعطل جزء من القوة العاملة سوف يكلف الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الاستهلاك من القوة العاطلة، وانخفاض في الناتج الوطني جراء تعطيل تلك القوة التي يمكن إدماجها لخدمة الاستثمار[2]؛

استمرار البطالة لفترة طويلة يتسبب في ضياع كفاءة القوى العاملة، أو بعبارة اخرى تتسبب في تآكل في قيمة رأس المال البشري؛

كما تكلف البطالة الدولة نفقات إضافية نتيجة تقديم إعانات للقوى العاطلة كما تحرمها من جزء كبير من إيراداتها الضريبية، حيث يتعذر على من لا يعمل أن يدفع الضرائب على دخله[3]؛

تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة كل ذلك يؤثر على الاقتصاد الوطني[4]؛

تعتبر بطالة العمال المهرة خسارة بنسبة للاقتصاد حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن[1]؛

---

[1] شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] غرزي سليمة، **البطالة في الجزائر، دراسة قياسية لمشكلة البطالة**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009/2008، ص 31.

[3] نذير ياسين، **اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012/2011، ص 59.

[4] عاقلي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعانة المتعطلين يكون كبير لا سيما كلما زاد عدد البطالين.

وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة.[2]

- **الآثار الاجتماعية:**

- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية، الإطعام، الإيواء، وغير ذلك، فالتشغيل يضمن الاستقرار الأسري والاجتماعي[3]؛
- يرتفع معدل الجريمة والانحراف في أوقات ارتفاع معدلات البطالة مما يهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع[4]؛
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور[5].

بالإضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي[6].

---

[1] بن حمودة نجيب، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي، دراسة قياسية تحليلية (1989-2012)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 07.

[2] بقاط حنان، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/2006، ص 24.

[3] غرزي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[4] دحماني محمد ادريوش، **اشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص 113.

[5] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[6] بقاط حنان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- **الآثار السياسية:**

تأثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الأمن السياسي للدولة. ويستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة أو مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ الكثير من الشباب ويبدؤون في تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن[1]؛

البطالة في الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا تعني بالنسبة للدول الغربية دخولها في مشاكل سياسية، ليس من السهل التخفيف منها، أو تجاوزها من دون حدوث تغيرات جوهرية بأساليب الحكم في كل الدول ؛

– تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ إذا لم يكن الوطن قادرا على اعالتي أو حمايتي فلماذا أنتمي اليه[2].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

احتلت ظاهرة البطالة مكانة كبيرة في دراسات وأبحاث الاقتصاديين باعتبارها من أكبر المشاكل التي تواجه دول العالم اقتصاديا، اجتماعيا وحتى سياسيا وأمنيا، وفيما يلي سيتم التطرق وبإيجاز–احتراما للضوابط المفروضة – لأهم النظريات المفسرة للبطالة وأكثرها شيوعا.

أولا–النظرية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية نوجز أهمها فيما يلي:

[1] جلال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] خبابة عبد الله، خبابة صهيب، **الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة**، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011، ص 6.

سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل، ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه.

وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا ترك سوق العمل حر دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، بحسبان أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب عن انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية، تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.[1]

توازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل، ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني W/P^* وكمية العمل التوازنية N^*، حينها تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة.

حيث تمثل:

[1] لموتي محمد، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية واقتصادية للفترة 1970-2007**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 14.

*N: كمية العمل عند مستوى التشغيل الكامل.

N: إجمالي القوى العاملة.

كما هو موضح في الشكل البياني رقم (01):

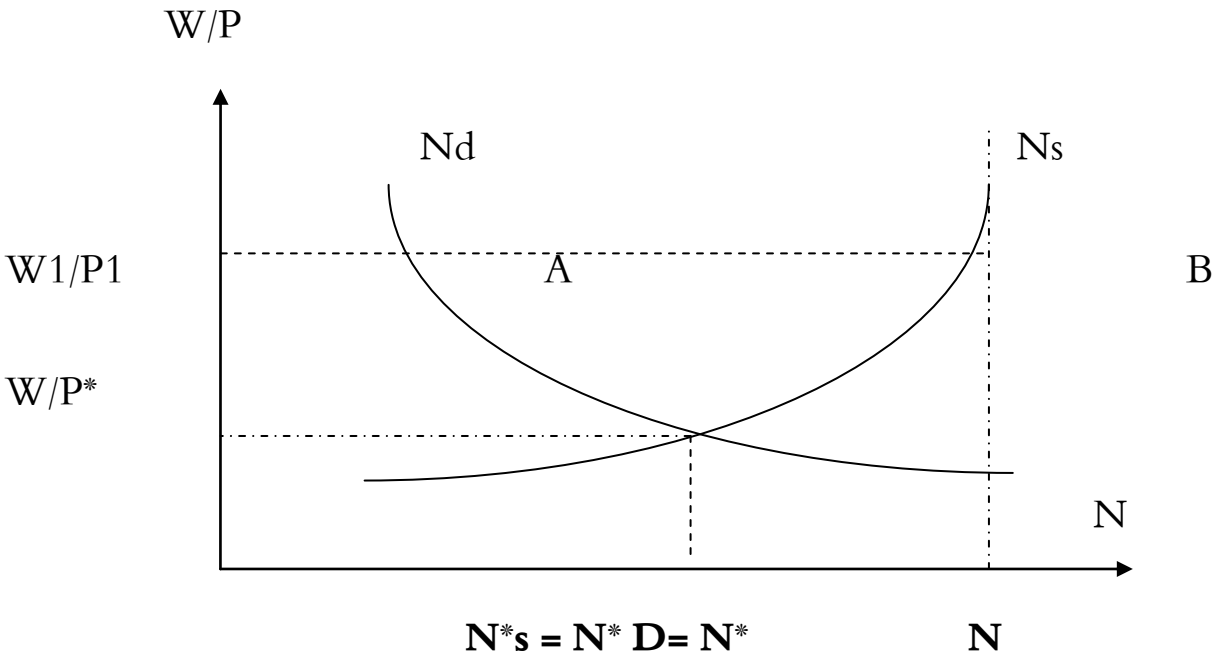

المصدر: سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

التفسير الكلاسيكي للبطالة:

من خلال الشكل السابق يمكن أن نبين كيف فسر الكلاسيك البطالة كما يلي:

إن المسافة N*-N تمثل عدد الأفراد القادرين عن العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجر التوازني W/P*، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية، وسببها يعود إلى طلب بعض العمال أجور أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية.

في حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني (من جديد) عند مستوى الأجر التوازني W1/P1 يكون فائض في العرض بمقدار AB، عندها سيلاحظ العمال بأنه

من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة الحصول على فرص العمل الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض.

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سيكون هناك فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازني W/P^*.

إذاً كما نلاحظ –وفقا للفكر الكلاسيكي–فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة.

لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حالة التوازني عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى.[1]

المدرسة الكينزية:

لقد نفى كينز مزاعم التوازن الاقتصادي العام الناجم عن التناغم الداخلي لآلية السوق، ورأى أن الاقتصاد السوقي لا يملك الآليات الذاتية التي تمكنه من بلوغ التوازن عند مستوى التوظف الكامل لمجمل عناصر الإنتاج كما يزعم الكلاسيك والنيوكلاسيك، ويرى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال الذي يتكون من مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار في متطابقة الدخل القومي، وهنا رأى

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

كينز وأنصاره ضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظف الكامل لعناصر الانتاج. كما أنه أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين أطلق عليها معدل البطالة الطبيعي التي لا تحدث ضررا.[1]

ووفقا لكينز فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية – كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك – وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد والتعاقدات فيما بين رجال الأعمال والعمال، وهذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية واستمرارها.[2]

توازن سوق العمل عند كينز:

يتم التوازن في سوق العمل لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، بعبارة أخرى عندما يكون: Ls=Ld.

والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 52.
[2] لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الشكل رقم (02): توازن سوق العمل في النموذج الكينزي

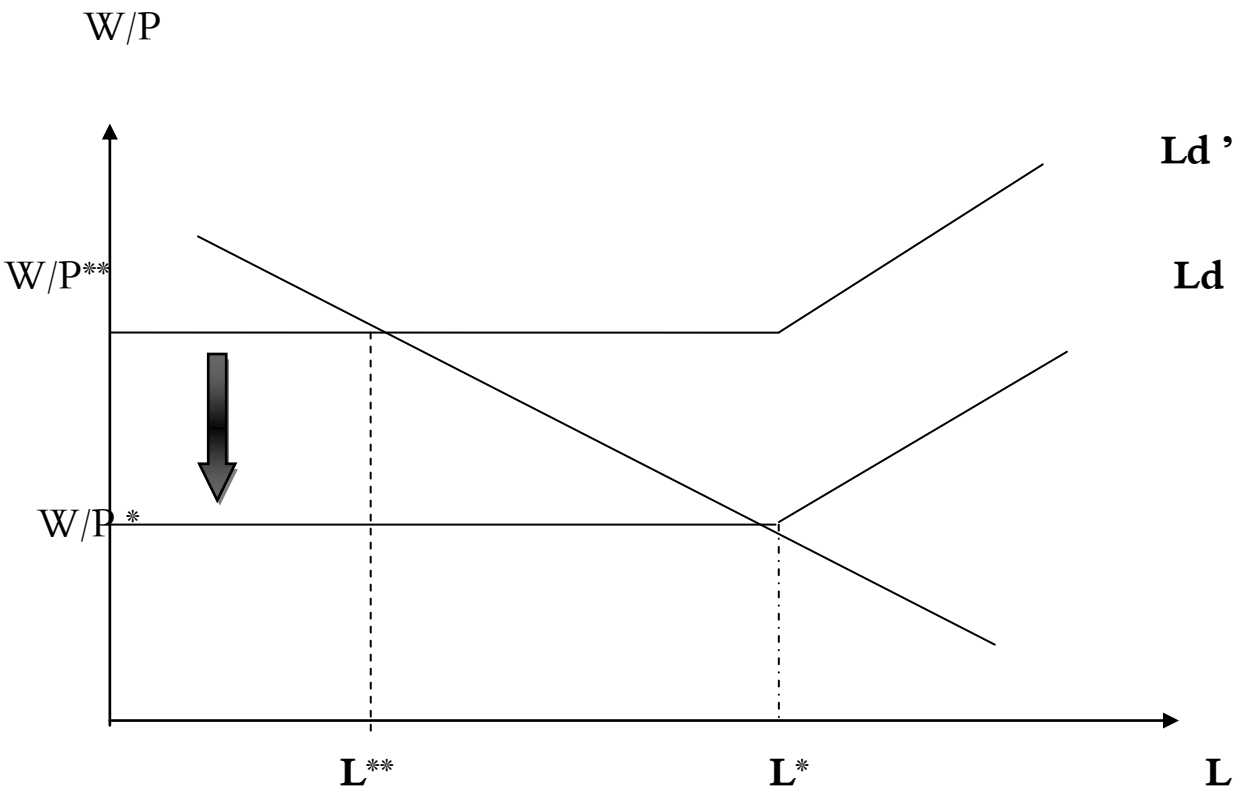

المصدر: دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 52.

إذا كانت دالة الطلب على العمل هي Ld، فإن نقطة التوازن هي ($W/P)^*$; L^*) والتي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي 'L&، فإن نقطة التوازن هي ($W/P)^{**}$;L^{**}) والتي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام غير الكامل، ومستوى البطالة يساوي (L^*-L^{**}).[1]

[1] دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 51.

ثالثا–نظرية البحث عن العمل:

من وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم، والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة الملائمة لقدراتهم وحسب هيكل الأجور وبالتالي فالبطالة في هذه الحالة هي سلوك اختياري (الاحتكاكية)، كما أن هذا النوع من البطالة تعتبر ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، لحالها أنها تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة للعمل.[1]

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظراً لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة. وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.[2]

وخلاصة ذلك ان هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توفرها بدرجة كافية في سوق العمل، ولهذا فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية.[3]

رابعا–نظرية تجزئة سوق العمل:

وذلك على النحو التالي:

سوق أولي :يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 245.
[2] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 28.
[3] لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

تحرص المؤسسة على الاحتفاظ بها كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا على الاستقرار على اليد العاملة المشتغلة فيها.[1]

سوق ثانوية: وهو سوق المؤسسات صغيرة الحجم التي تكثف من عنصر العمل وتتسم بأيدي عاملة أقل مهارة وبأجور منخفضة وهذا ما يدفعهم إلى عدم الاستقرار بسبب تأثره بالتقلبات الاقتصادية وهذا ما يجعل العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.[2]

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة. هذا لا يعني ان البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة.[3]

بشكل عام فإن المرور من السوق الثانوي إلى الاولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة بطالة لبست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمن الخطورة.[4]

خامسا–التفسير التكنولوجي للبطالة:

تتجسد هذه النظرية في أفكار (J.A.chempter)، (N.kandratieff) عند تفسيرها للدورات الاقتصادية، حيث لاحظا أن عامل التكنولوجيا أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص29.
[2] غرزي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص52.
[3] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[4] المرجع نفسه، ص30.

المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

إن تعثر بعض الدول في تسديد ديونها وأعبائها يؤدي بها إلى اللجوء للمؤسسات المالية والنقدية الدولية كمحاولة للخروج من هذه الأزمة، وذلك بتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها هذه المؤسسات، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإصلاح الاقتصادي وسياسته المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

قبل التطرق إلى مفهوم الاصلاح الاقتصادي، لابد من معرفة الهدف الأساسي الذي يعتمد عليه، حيث يتمثل في زيادة معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، ولا يتأتى هذا إلا بتهيئة محيط استثماري ملائم، وقادر على خلق التنافسية في السوق المحلية والعالمية. حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي ثبت علميا أن الهدف من الاصلاح الاقتصادي هو وضع سياسات انكماشية، من أجل توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بديونه الخارجية المتراكمة، وإزالة كافة المعوقات في البلد المعني[2].

وبالتالي يمكن القول أن الإصلاح الاقتصادي في مضمونه عملية تكييف متعددة الأبعاد، أساسه هو التكيف مع آليات السوق، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في أساليب إدارة الاقتصاد الوطني[3].

والمقصود بالإصلاح الاقتصادي في المفهوم التقليدي هو الاجراءات المتخذة من طرف السلطات الاقتصادية لبلد ما التي تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز

[1] شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[2] جنيدي مراد، **الاصلاحات والانعاش الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعة 2015/2014، ص 03.
[3] جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص03.

بالأداء الجيد والفعالية في التسيير لإنتاج الخيرات المادية والخدمات، بغرض تحسين مستوى معيشة السكان والوصول إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية[1].

والتعديل الاقتصادي في محتواه الواسع يعني: "ضرورة تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة، كما تسبب التضخم"[2].

إذن عملية التصحيح الاقتصادي معنية بتصحيح أوضاع اقتصادية غير قابلة للاستمرار، مثل العجز في الحساب الجاري، أو في الميزانية العامة أو ارتفاع معدلات التضخم، أو ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمتها. والهدف النهائي من التصحيح هو تهيئة الاقتصاد للارتقاء إلى حالة تشغيل مجمل الموارد المتاحة له بكفاءة وزيادتها لتحقيق معدل نمو منساب مطرد لرفع مستوى معيشة المواطنين[3].

المطلب الثاني: خصائص الاصلاح الاقتصادي ودواعي اللجوء إليه

أولا: خصائص الاصلاح الاقتصادي

بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي وعن الظروف الاقتصادية للدول التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي، فإن هناك قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح تتمثل فيما يلي:[4]

1. تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي ببعدها الدولي كون الجهات المشرفة عليها واحدة وهي مؤسسات "بروتن وودز" التي تتولى عمليات التموين الدولي، وهي تؤدي دورا إيجابيا وسلبيا في آن واحد، فالأول أنها تسعى إلى تذليل العقبات التي تعترض مسار المنافسة الدولية، وتخفض من عبء المديونية الخارجية،

[1] سعيدي بختة، **أثر الدولة على برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 2009/1990**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص 99.
[2] احمين شفير، **الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000، ص 128.
[3] جاري فاتح، **مدى ملائمة برامج الاصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2009، ص 39.
[4] جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

وتسهم في تكييف الاسعار مع التغيرات السريعة التي تطرأ على الأسواق العالمية، مثل أسعار البترول وأسعار سلع التصدير، وأسعار السلع الغذائية والأصول الرأسمالية، أما الجانب السلبي فيتمثل في الشروط التي تمليها هذه المؤسسات التمويلية على الدولة التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي مثل تقييد وظيفتها، وخوصصة القطاع العام، وشروط أخرى قد تنقص من السيادة الوطنية؛

2. تندرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تتصف بتخفيف من القيود الحكومية على الاستثمار الخاص، وخوصصة مؤسسات القطاع العام وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية وتهيئة المناخ العام للاستثمار وتعديل وتغيير التشريعات؛
3. لا تقتصر سياسة الإصلاح الاقتصادي على قطاع واحد دون سواه، إذ بالإمكان استخدام حزمة من الأدوات والعناصر لإصلاح القطاع العام ومزيج من حزمة أخرى لإصلاح القطاع الخاص، ويمكن أيضا استخدام حزمة من سياسات الإصلاح لأجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي العالمي؛
4. ينطوي الإصلاح الاقتصادي على الرغم من وجود قواسم مشتركة على صور وأشكال شتى تتناسب والخصائص المحلية الملموسة في كل بلد على حدة التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
5. يعتمد الإصلاح الاقتصادي على معايير السوق، فالدولة لن تتطفل على النشاط الاقتصادي للسكان، وأحيانا لا تقوى على التحكم الكامل بالمتغيرات الاقتصادية ومن هذا المنطلق تردد بعض الدول في الإقدام على الإصلاح تحسبا لخروج المتغيرات الاقتصادية عن نطاق السيطرة؛
6. يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي، أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدولة المعنية، وحتى على فرص الدول الكبرى التي تترقب الإصلاحات وتتنافس على نتائجها؛
7. تتقاطع سياسات الإصلاحات الاقتصادية مع بعضها البعض، فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن يقابلها احتمالات المخاطر والفشل.

ثانيا: دواعي اللجوء إلى الاصلاح الاقتصادي:

لتحديد أسباب اللجوء إلى برامج الإصلاح الاقتصادي بكيفية أكثر دقة يمكن القول انه ومن خلال ما سبق أن عملية الإصلاح هي تقويم الاختلالات وهنا نميز بين الاختلالات الاقتصادية الكلية والاختلالات الاقتصادية الهيكلية:[1]

1) الاختلال الاقتصادي الكلي:

هو الخلل الذي يصيب توازنات الاقتصاد الكلي، وقد ينتج عن المغالاة في أسعار الصرف، أسعار الفائدة، واستمرار العجز في الموازنة العامة.

- ✓ المغالاة في سعر صرف العملة الوطنية: إن المغالاة في سعر صرف العملة ليست بالمسألة بسيطة الأثر على الاقتصاد، فهي تؤدي إلى زيادة الطلب على السوق العالمي إلى جانب هذا ضغط الطلب على السوق الداخلية مما ينعكس عجزا على العلاقات الخارجية.

وبالتالي نجد أن الزيادة في سعر الصرف للعملة الوطنية يؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وكذا تشجيع على زيادة الاستيراد، وفي نفس الوقت عرقلة عمليات التصدير، وباجتماع كل الظروف يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري؛

- ✓ انخفاض المعدلات الحقيقة للفائدة: إن انخفاض المعدلات الحقيقة للفائدة يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وندرة رأس المال، مما يؤدي بدوره في الأخير إلى زيادة عجز حركة رؤوس الأموال؛

[1] جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 04-05.

- ✓ المغالاة في أسعار صرف العملة الوطنية إلى جانب انخفاض المعدلات الحقيقية للفائدة: إن زيادة المغالاة في سعر صرف العملة يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان التجاري، أما انخفاض المعدلات الحقيقية للفائدة فيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي حرمان البلد من الموارد النادرة؛
- ✓ العجز المزمن في الموازنات العامة: إن زيادة العجز المزمن في الموازنة العامة يؤدي إلى ظاهرتين، الأولى زيادة الضغوط التضخمية، والأعباء على أصحاب الدخول المنخفضة. والثانية تشويه آلية الأسعار وإضعاف القدرة التنافسية، ما يؤدي إلى خلل كلي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

2) الخلل الاقتصادي الهيكلي:

يتمثل في اختلال العلاقة ما بين القطاعات الاقتصادية، أي نسبة مساهمة القطاعات في الدخل القومي، يتجلى ذلك من خلال تطبيق سياسات تسعيرية جامدة، تؤدي إلى تشويه التكاليف والمعايير الخاصة بالانتقاء الاقتصادي، وإلى تشويه القرار الاقتصادي الرشيد.

يحتل القطاع العام موقعا حساسا في عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث تمثل خسائره أساس الخلل في الموازنات العامة، كما أن قاعدته الإنتاجية المتخلفة تؤدي إلى تشويه توجيه الاستثمارات، وخاصة عند استخدام الحكومة لنفوذها في الدفاع عنه، كما أن عدم الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تردي سوية تخصيص الموارد.

المطلب الثالث: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

يقوم صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع البنك الدولي بتشخيص حالة البلد وإعداد برنامج – وإن كان هو وصفة واحدة – يسمح حسب هذه الرؤية من تجاوز هذا الوضع تحت طائلة المشروطية في ظل وضع مالي عادة ما يكون حرجا، أمام امتناع الهيئات المالية والبنوك التجارية والأسواق المالية على مساعدته إلا بموافقة مسبقة من

الصندوق،[1] ويتكون الإصلاح الاقتصادي لدى صندوق النقد الدولي من شقين، الشق الأول يتم على المدى القصير ويسمي بسياسة التثبيت أما الشق الثاني فهو يوصف للاقتصاديات التي تتميز باختلال داخلي وخارجي مزمن، ويسمى بسياسة التعديل الهيكلي ويتبناه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي.[2]

أولا–برنامج الاستقرار الاقتصادي:

أ– تعريف برامج التثبيت الاقتصادي:

برامج التثبيت هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، وتتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، ويتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة في الغالب، وتهدف هذه البرامج إلى معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، وهي بهذا تشمل جميع أوجه التصحيح في الاقتصاد الكلي وجميع أوجه السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق توازن أفضل بين عرض الموارد والطلب عليها وتطور ميزان المدفوعات.

والسياسات التي تتضمنها برامج التثبيت تبدأ من تشخيص محدد للمشكلة الاقتصادية وهي أن الاختلال الخارجي والمتمثل في عجز ميزان المدفوعات وتنامي الديون الخارجية يرجع إلى الإفراط في مستوى الاستهلاك، أي وجود فائض في الطلب مما يفرض على هذا الفائض بالحد من عجز الموازنة العامة وإتباع سياسة نقدية مساندة وذلك برفع أسعار الفائدة وتقييد الائتمان، وتخفيض سعر الصرف، وتؤدي هذه السياسات إلى الحد من عجز ميزان المدفوعات وبالأخص عجز الميزان التجاري هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وجود فائض طلب محلي يسبب ضغطا على المستوى العام للأسعار فيدفعها للارتفاع المستمر ويهدف برنامج التثبيت هنا إلى القضاء على أهم

[1] جاري فاتح، مدى ملائمة برامج الاصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[2] سعيدي بختة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

مصادر هذا الارتفاع وهو عجز الموازنة العامة للدولة وفي نفس الوقت ولكي تكتمل منظومة التثبيت يجب تنمية الموارد من النقد الأجنبي عن طريق خفض سعر الصرف للعملة الوطنية وهو بدوره يزيد الصادرات ويحد من الواردات.[1]

ب- أهداف سياسة الاستقرار الاقتصادي:

قد اهتمت سياسات صندوق النقد الدولي بشأن التحكم في السيولة النقدية لأنها تعتبر أحد مسببات الزيادة في الطلب الكلي ومعدلات التضخم، وعليه فإن برنامج التثبيت الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أهدافها وهذا من خلال ارتفاع أسعار الفائدة، الذي يؤدي إلى تحفيز الادخار وإلى ترشيد الاستثمار، كما أن الاهتمام بعملية تنمية أسواق المال وتحرير التعامل فيها وترشيد الاقتراض الخارجي يعتبر من بين السياسات المتبعة لصندوق النقد الدولي.[2]

ومقابل تطبيق هذا البرنامج، تحصل الدولة من الصندوق على التحويلات بالنقد الأجنبي في شكل شرائح يتم تحويلها كلما تم التأكد من مصداقية الدولة في إتباع برنامج الإصلاح، ويعتبر اتفاق الدولة مع الصندوق بمثابة الاعتراف من قبل الجهات الدولية بأن الدولة تسير في سياساتها الاقتصادية على نحو سليم، مما يساعدها في التعامل الدولي مع الأطراف الأخرى، ومن أجل إعادة التوازن للاقتصاد الكلي، ويمس برنامج الاستقرار الاقتصادي المجالات التالية:

- تقليص الإنفاق العمومي والتقشف في الميزانية العامة؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية؛
- إلغاء الرقابة على سعر الصرف؛

كما يقترح صندوق النقد الدولي في إطار برامج الاستقرار، الضغط على الأجور الحقيقية وإلغاء الربط بين الأجور وبين مستوى الأسعار، كما يقترح إلغاء الحد الأدنى للأجور، وعدم تدخل الدولة في تعيين الخريجين من

[1] حفيظ فطيمة، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص ص 84-85.

[2] جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الجامعات والمعاهد العليا، بالإضافة للحد من دور النقابات والتقليص من قوانين العمل التي تعرقل السير الحسن لسوق العمل.[1]

مخطط (01): السياسات والأغراض الوسيطة في برنامج الاستقرار الاقتصادي

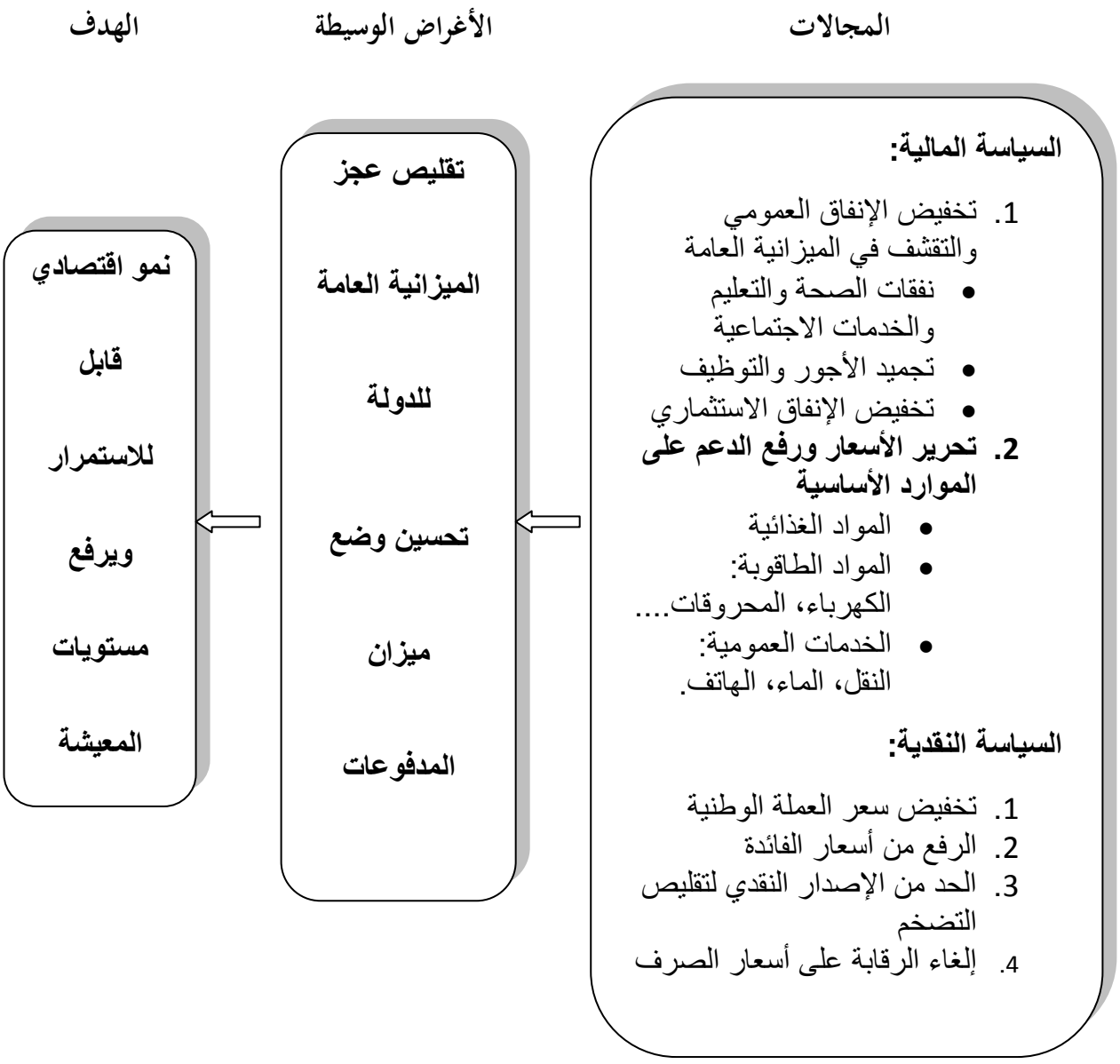

المصدر: سعيدي بختة، أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009، ص 102.

[1] سعيدي بختة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

ثانيا–برنامج التعديل الهيكلي:

أ– تعريف برنامج التعديل الهيكلي: يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية النيوكلاسيكية، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج عن آليات السوق وتقلص دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة، وتعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تأكد على ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفؤة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصاديات النامية، وهو الأمر يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية المختلفة.[1]

ب– أهداف برنامج التعديل الهيكلي:

يذهب التكييف الهيكلي إلى أبعد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتتجه سياساته إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل مثل: الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار صرف مبالغ في قيمتها)، الرقابة والقيود السعرية، الرسوم الجمركية المرتفعة، القيود المفروضة على التجارة الدولية، وتتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الاختلالات.

يستهدف هذا البرنامج تحويل الاقتصاد الوطني من توازن إلى آخر أكثر تشجيعا على الانطلاق، أي إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد الوطني، على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بمختلف أشكالها وأنواعها، بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج وفق مقاييس الميزة النسبية والاستخدام الكفء للموارد، وزيادة التكوين الرأسمالي اللازم لتحقيق معدل نمو إيجابي إلى جانب الأهداف المسطرة الأخرى.[2]

[1] حفيظ فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 88.
[2] سعيدي بختة، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

المخطط (02) : المجالات والأغراض الوسيطة في برامج التصحيح الهيكلي

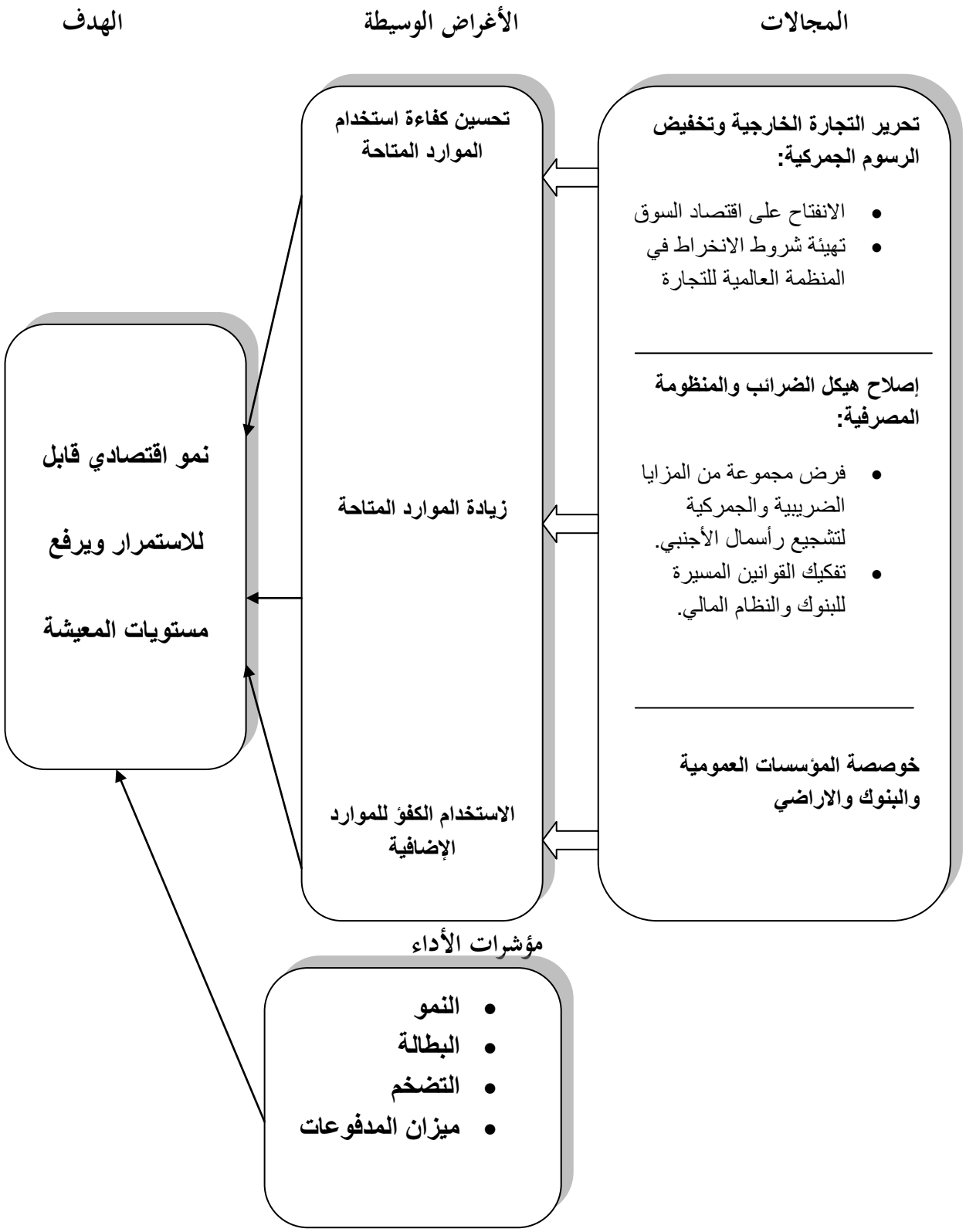

المصدر: سعيدي بختة، أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009، ص 103.

خلاصة الفصل:

لقد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمشكلة البطالة والإصلاح الاقتصادي، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بمشكلة البطالة سواء تعلق الأمر بمفهومها، أو قياسها وذلك حسب تعاريف المؤسسات الدولية والوطنية والتي تم إدراجها كمطلب أول، كما تم التطرق في المطلب الثاني إلى أنواع البطالة وآثارها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهذا من أجل تشخيص ظاهرة البطالة بشكل سليم؛ ولفهم هذه الظاهرة بعمق أكبر تم التطرق . بإيجاز . في المطلب الثالث إلى بعض محاولات النظرية الاقتصادية – تقليدية وحديثة – في تفسير ظاهرة البطالة والتي يختلف تفسيرها للبطالة باختلاف زمانها، مفكريها، والحوادث التي سبقت ظهورها.

أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول الإصلاح الاقتصادي من خلال المطلب الأول؛ والذي يمكن القول بأنه عملية تكييف متعددة الأبعاد أساسها التكيف مع آليات السوق، أما المطلب الثاني فتم فيه تعداد خصائص الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى دواعي اللجوء إليه والتي تم تلخيصها في الاختلالات الكلية والهيكلية.

أما المطلب الثالث فتم التعرض فيه إلى أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي وأهدافها والتي تنقسم إلى نوعين، سياسات إصلاحية قصيرة الأجل برعاية صندوق النقد الدولي تؤثر على جانب الطلب، وسياسات إصلاحية هيكلية طويلة الأجل تؤثر على جانب العرض برعاية البنك الدولي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي تعترض النمو في الأجل الطويل.

الفصل الثاني:

البطالة والتشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

مخطط الفصل:

- المبحث الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها على البطالة والتشغيل
- المبحث الثاني: الأجهزة والبرامج التنموية المستحدثة للتخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي
- المبحث الثالث: دراسة هيكل وخصائص البطالة في الجزائر

تمهيد:

شهد عقد الثمانينات ارتفاعا في العائدات البترولية؛ وهو ما أدى إلى زيادة الإنفاق الاستثماري في الجزائر خاصة في القطاع العمومي، وهذا ما سمح بخلق مناصب شغل جديدة، ولكن نفس الفترة عرفت تدهورا في معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية، وهذا ما أدى إلى تعرض الدول (النامية) المصدرة للمواد الأولية إلى أزمات اقتصادية كانعكاس لمفهوم التبعية الاقتصادية، فتعرضت الجزائر وكغيرها من الدول النامية ومع بداية الخماسي الثاني من نفس الفترة إلى أزمة مست مختلف المؤشرات الاقتصادية (التضخم، ارتفاع حجم خدمة الدين،...،إلخ) والاجتماعية (البطالة، الفقر،...،إلخ)، وذلك نتيجة تدهور أسعار النفط في السوق العالمية.

أصبح لزاما على الجزائر مع نهاية عقد الثمانينات تبني السياسات الإصلاحية التي تقرها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وهذا نتيجة للوضع المتأزم الذي كانت تعيشه وفشل السياسات التصحيحية الذاتية من جهة، وارتفاع خدمة الدين ورفض نادي باريس لإعادة جدولة ديون الجزائر -إلا بعد الاتفاق مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية على تبني سياساتها الإصلاحية- من جهة أخرى، فتم عقد اتفاقيات مع مؤسسات التمويل الدولية تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية وفقا لشروط هذه المؤسسات، والتي أهملت الجانب الاجتماعي الذي كانت له الأولوية في السياسات السابقة وهذا أثر بشكل مباشر على معدلات البطالة والتشغيل. وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى السياسات الإصلاحية المطبقة من طرف الجزائر وانعكاساتها على البطالة وذلك من خلال:

المبحث الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها على البطالة والتشغيل

المبحث الثاني: الأجهزة والبرامج التنموية المستحدثة للتخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثالث: دراسة هيكل وخصائص البطالة في الجزائر

المبحث الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها على البطالة والتشغيل

إن فشل محاولات التصحيح الذاتي نهاية الثمانينات نتيجة استفحال الأزمة البترولية، والتي انعكست سلبا على الأوضاع الداخلية والخارجية (البطالة، الفقر، ارتفاع معدلات خدمة الدين...إلخ)، أدى بالجزائر إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية المتبعة، واتباع سياسات تصحيحية تتبناها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والتي تهدف للقضاء على الاختلالات السائدة آنذاك. وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى السياسات التصحيحية التي تبنتها الجزائر وانعكاساتها على البطالة.

المطلب الأول: ملخص للوضع الاقتصادي لفترة الثمانينات

عرفت أغلب بلدان العالم أزمة في التشغيل وخاصة لدى الشباب الذين يشكلون فئة السكان الأكثر تضررا بحكم إعطاء الأفضلية في العمل للعمال المؤهلين وذوي الخبرة الطويلة.

في بلدنا تميزت فترة الثمانينات بتقلص سوق العمل، وكان الشباب هم الضحايا الأوائل على عكس السبعينات التي شهدت نموا ملحوظا للتشغيل والتكوين على هذا الأساس، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين بحسب المخططات الخماسية،[1] كالآتي:

أولا– الفترة الأولى 1980–1984:

تزامنت مع وجود المخطط الخماسي الأول حيث سجلت التراجع النسبي للاستثمار رغم ارتفاع مداخيل الجزائر من المحروقات. هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن هذه الاستثمارات وجهت نحو قطاعات اجتماعية ونحو البناءات الكبرى في مجال الطرقات وغيرها وكذا قطاع السكن، إلا أن عدم اكتمال المشاريع المقررة في الفترة السابقة والتي حظيت بالأولوية أعطى بعض الفعالية لهذه الاستثمارات خاصة في مجال التشغيل، حيث تم إنشاء

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص166.

أكثر من 718000 منصب شغل جديد بمعدل متوسط سنوي يقدر بـ 140000 منصب شغل سنويا من بينهم 621900 وظيفة في القطاع العام أي بمعدل 86 % من المناصب المنشاة، اعتبرت الإدارات أهم قطاع ساهم في هذا العدد بـ 33 % يأتي بعدها قطاع الأشغال العمومية بـ 29,5 % أما الصناعة فقدرت مساهمتها ب 13,56% ، كما أنه يمكن ملاحظة التدهور في نصيب القطاع الزراعي في حجم التشغيل حيث عرف استمرار إنخفاض عدد المشتغلين فيها، وذلك في ظل غياب الحوافز التي تمنحها الدولة من اجل إنعاشه وترقيته، هذا الحجم الهائل من التشغيل أثر في مخزون البطالة حيث، وصل معدلها سنة1984 إلى 8,7% بحجم بطالين قدره (380 ألف بطال) بعدما كان مخزون البطالين سنة 1980 (1429 ألف بطال) بمعدل بطالة قدره 12٪.[1]

لقد تبين من خلال ما مضى أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة التي تسبق فترة الاصلاحات الاقتصادية وحتى منتصف الثمانينات، يعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتقليص البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا قبل 1986، وكانت قابلة للتسيير في حدود ما يمكن القول عنها انها مقبولة مقارنة بتزايد حجم السكان.[2]

ثانيا– تطور البطالة في ظل أزمة النفط 1985–1989:

تميز تطور الشغل خلال النصف الثاني من الثمانينات الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني بجملة من العوامل تظافرت مع عناصر الظرف الخارجي، نقصد هنا الصدمة البترولية عام 1986 التي أدت إلى انخفاض كبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط، وبالتالي تفاقمت المشاكل، وتناقصت الاستثمارات وتأثرت مستويات التشغيل، وكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسة المتبعة في السابق،

[1] نذير ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص 113.

حيث شرعت في عملية كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية كإقامة إطار مؤسساتي لتنمية الاستثمار الوطني الخاص، إصدار قوانين تكرس استقلالية المؤسسة العمومية.

أدى تراجع الاستثمارات في نهاية الثمانينات إلى انخفاض معدلات التشغيل حيث انتقلت من (84,5٪) عام 1985 إلى (78,3٪) عام 1990، بالإضافة إلى الصعوبات التي عرفتها ميزانية الدولة وانخفاض التموين الصناعي، وبالتالي ظهرت أولى بوادر النقاش حول فائض العمال في المؤسسات، لتبدأ اولى إجراءات تسريح العمال في مطلع التسعينات.[1]

المطلب الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80٪ من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 مليار دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 مليار دولار سنة 1992 وأكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.[2] وذلك بتبني عدة برامج اقتصادية تصحيحية نوجزها فيما يلي:

أولا– برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30:

".. بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الإلتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على:" المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق

[1] لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص60.
[2] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة، ص 181.

البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الاصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.[1]

انتهت المفاوضات بإبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31ماي 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته بـ 300 مليون وحدة سحب خاصة، في إطار ما يسمى تسهيلات التمويل التعويضي والطارئ، ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي فهي تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي.[2]

كانت مدة هذا الاتفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:[3]

- ضرورة تخلي الدولة على سياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدر للتضخم والعجز الخارجي ورمزا لاقتصاد المديونية ومن ثم مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصاره على دور المعدل والمنظم.
- صرامة تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار والتفتح التدريجي على الأسواق العالمية.

ومن الواضح أن شروط صندوق النقد الدولي كانت مبنية على أساس إرساء قواعد اقتصاد السوق، قواعد تمس غالبا الجانب المالي من خلال تخفيض النفقات العمومية، أي تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، والجانب النقدي من خلال التحكم الصارم لعرض النقد أي أسعار الفائدة وسعر الصرف.[1]

[1] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 182.
[2] سعيدي بختة، مرجع سبق ذكره، ص123.
[3] لموتي محمد، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015، ص66.

".. أصدر القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض[2] الذي أحدث نقلة نوعية في المجال النقدي؛ إذ وقبل هذا الإصلاح لم يكن بالإمكان الحديث عن وجود سياسة نقدية؛ وذلك للتداخل الذي كان موجودا بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وإلى ضعف الوساطة المالية التي كانت تقوم بها البنوك الأولية والخزينة العامة من جهة ثانية.[3]

ثانيا–برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30:

عادت الجزائر مرة ثانية للتعامل مع صندوق النقد الدولي، من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي، وتم إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني stand bay بتاريخ 03 جوان 1991 يدوم إلى مارس 1992، تحصل الجزائر بموجبه على قرض قيمته 350 مليون وحدة سحب خاصة، و قد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الاقتصاد الجزائري حسب قواعد السوق في إطار منسق.[4]

واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:[5]

- إصلاح المنظومة المالية؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

[1] لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[2] القانون 10/90 المؤرخ في 14أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990.
[3] جاري فاتح، **مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر-**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2010/2009، ص183.
[4] سعيدي بختة، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[5] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص48.

ثالثا–برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995:

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد – النية – التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن.[1]

إن هذه الاستراتيجية تتلخص فيما يلي:[2]

- ☒ تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها؛
- ☒ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ☒ إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد؛
- ☒ تحرير التجارة الخارجية؛
- ☒ توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس (stand bay) تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731,5 مليون DTS، وزّع هذا القرض إلى قسطين، الأول قدره 389 مليون DTS وتم تسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات، وتخصيص واحد مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية الدولية وإبرام عدة اتفاقيات لإعادة جدولة ديونها.

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص49.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص137.

كإجراءات عملية ونتائج محققة لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الإتفاق المشار إليها سابقا، نذكر منها ما يلي:

- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والانتاج الزراعي والشبكة الاجتماعية؛
- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية؛
- التعديل التصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة؛
- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يعادل 36 دج، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40,17٪؛
- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10٪ إلى 14٪، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23,5٪؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29,05٪؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5,7٪ من الناتج الداخلي الخام؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بحوالي 1,5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2,6 مليار دولار.

وقد تم استغلال الموارد المكتسبة من عملية إعادة جدولة الديون في تمويل العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتقليصه إلى 4,4٪ مقابل 5,7٪ المقدرة في برنامج الحكومة.[1]

رابعا–برنامج التعديل الهيكلي من 1995/03/31 إلى 1998/04/01:

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (1994–1995) السابق الذكر اتفاق آخر تم بموجبه الإلتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى01 أفريل

[1] لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، ص ص 74 75.

1998، تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر بـ 1,169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127,9% من حصة الجزائر في الصندوق.

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

-الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي:[1]

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين؛
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات)؛
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات؛
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (les holding) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع إنشاء البنوك الخاصة؛
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر.

[1] زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ـ حالة الجزائر ـ** ، مذكرة ماجستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص 92.

المطلب الثالث: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة والتشغيل:

نتج عن اتفاقيات الجزائر مع الهيئات المالية والنقدية الدولية تطبيق مجموعة من السياسات المالية الانكماشية والتي يرى بعض الاقتصاديين أنها ستنعكس في نهاية الأمر سلبا على مستوى التشغيل في المديين القصير والمتوسط ومنه زيادة البطالة، كما يرى بعضهم الآخر أن هذه السياسات ستكون لها آثار إيجابية على مستوى التشغيل ومنه سيتم التقليل من البطالة وهذا سيكون نتيجة لمرونة وكفاءة سوق العمل في المدى الطويل.

أولا–آثار برامج الاستقرار الاقتصادي على مستوى التشغيل:

سيتم التطرق إلى أهم سياستين في هذا البرنامج وهما السياسة المالية وسياسة خفض قيمة العملة الوطنية.

أ– أثر السياسة المالية على مستوى التشغيل:

تهدف السياسة المالية إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة وزيادة الواردات العامة ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، خفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية.[1]

إن انخفاض النفقات الجارية وخاصة خفض معدل الزيادة في الأجور وخفض عدد الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف تعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة والجامعات والمدارس العليا أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1150000 بطال سنة 1990 ووصل

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 210.

في سنة 1992 إلى 1482000 بطال ليتزايد بعد ذلك سنة 1993 و1994 من 1770000 إلى 2100000 بطال، أي بنسبة 18,64٪، وذلك رغم تطبيق نظام الشبكة الاجتماعية في سنة 1992.[1]

ب-أثر سعر الصرف على مستوى التشغيل:

إن انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسيع فيها ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة وارتبطت مسألة سعر الصرف بحجم الديون الخارجية وتسديدها على المدى الطويل.[2]

إن انخفاض قيمة الدينار، بنسبة 7,3٪ في مارس 1994 وبنسبة 40,17٪ في شهر أفريل من نفس السنة، أدى إلى تقارب الانخفاض في السوق الموازية حيث أصبح الفرنك الفرنسي يقابله 14 دينار في السوق الموازية أما في البنوك فإن الفرنك الفرنسي يقابل 11 دينار جزائري ومن حيث القيمة الحقيقية الفعلية انخفضت قيمة الدينار بنسبة 28,7٪ سنة 1994 و6٪ سنة 1995.[3]

هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري دفع بالجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو الخوصصة، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي ما نجم عنه تسريح عدد كبير من العمال وزادت قوة طلب العمل في سوق العمل وقلة العرض، نتج عنه ارتفاع مستوى البطالة.[4]

ثانيا-أثر برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل والبطالة:

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى أهم آثار إجراءات برنامج التعديل الهيكلي على التشغيل والبطالة وذلك على النحو الآتي:

---

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **"تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"**، الدورة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص65.
[3] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[4] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 215.

أ-أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة على التشغيل والبطالة:

وجد القطاع العام نفسه أمام محيط جديد دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع وبخاصة قضية نقص التمويل لهذه المؤسسات العمومية والاقتصادية مما أدى بها إلى التصفية الكاملة أو الخوصصة وإعادة الهيكلة، وتبقى عملية إعادة الهيكلة المطبقة على المؤسسات الصناعية عديمة الفعالية رغم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة سواء في إطار مخططات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي كلفت الخزينة العمومية 840 مليار دينار، أو من خلال عملية التقويم الداخلي للمؤسسات التي خلفت خلال فترة نهاية 1996 ونهاية 1998 تسريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي لوحده.[1]

وقد أصبحت الآثار السلبية لهذه السياسات خاصة على البطالة بحيث تأثرت مستويات التشغيل سلبا نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة وتباطؤ تطبيق الخوصصة، أثر سلباً على مجموع الاستثمار، وأدى إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة وغلق المؤسسات مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، بحيث ارتفعت النسبة من 24 % سنة 1994 إلى أكثر من 29 % سنة 1997 ، في هذه الفترة قدر عدد البطلين ب 3.2 مليون بطال منها 80 % من البطالين هم شباب أقل من 30 سنة وثلثين منهم عديمي الخبرة وحوالي 80000 من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة وحوالي 360000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994 و 1998 وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد للعمل السنوي حيث تراوح ما بين 250000 إلى 300000 طلب عمل سنوي.[2]

تشير الإحصاءات التي تم إعدادها في جوان 1998، أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منها 679 أي 83 ٪ عبارة عن مؤسسات عمومية محلية 134 مؤسسة اقتصادية عمومية أي 16٪ منذ 1994، انجر

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص181.

عن ذلك تسريح 212960 عاملاً أي بنسبة 99,56٪ من عمليات التقليص المنفذة وقد بلغت حصة القطاع العمومي الوطني ما يقارب 60٪، أما نسبة القطاع الخاص فبلغت 0,46٪ بمجموع 970 عاملاً، أما حسب قطاع النشاط فقطاع السكن والأشغال العمومية والري بلغت النسبة 60,2٪ والخدمات بنسبة 20,7٪ أما القطاع الصناعي فكان بنسبة 17,3٪ والقطاع الزراعي فبلغت النسبة 1,8٪.

يضاف إلى العدد الأول عدد العمال الذين غادروا مؤسساتهم بطريقة إرادية حيث كان عددهم 50700 عامل، وتم إلغاء ما يقارب 213300 مناصب عمل شاغرة، أي إلغاء ما يقارب 264000منصب عمل بما في ذلك المناصب الشاغرة بالذهاب الإرادي وقد تسارعت وتيرة تقليص العمال بطريقة كبيرة حيث زادت في سنة واحدة 1997-1998 ب 43 ٪ أما العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية فكان عددهم حوالي 100840 عامل.

إن مرحلة التعديل الهيكلي قد أثرت على الشغل بما يعادل 6 % من مجمل السكان المشتغلين في لقطاع الهيكلي المنظم عام 1997.[1]

ب-آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل:

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية والعمل على الحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات. وينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي وإلغاء الحضر الذي كان مفروضاً على بعض السلع فضلاً على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل.[2]

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 56.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص226.

إن تأثير خفض الرسوم الجمركية وتخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة، وبدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي من جهة ثانية، فضلاً عن مقدار الحماية والقيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة ثالثة، ويبدو أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية وبالأخص تحرير الاستيراد هو تمكين الدول الرأسمالية الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق العالم الثالث ومنه الجزائر مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة الإنتاجية وزيادة عجز الميزان التجاري فضلاً عن خفض إمكانية خلق فرص عمل جديدة بل وزيادة معدلات البطالة.[1]

المبحث الثاني: الأجهزة والبرامج التنموية المستحدثة للتخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي

لقد أدى تطبيق الدولة للسياسات المالية والنقدية المسطرة في برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تفاقم حدة البطالة، الأمر الذي استدعى استحداث أجهزة وأساليب جديدة لمواجهة هذه المشكلة، وسيتم التطرق في هذا المبحث لأهم الأجهزة المستحدثة والمتعلقة بسياسة التشغيل، بالإضافة إلى البرامج التنموية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل

وهي الأجهزة المستحدثة في التسعينات للتخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية ونوجز اهمها فيما يلي:

2-1-1/ الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل: وتتكون من برنامج تشغيل الشباب وبرنامج الإدماج المهني للشباب.

أولا-برنامج تشغيل الشباب:

يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب المتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة، بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 227.

البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب، وقد تكفل هذا البرامج بـ 100ألف شاب خلال سنتين.[1]

وكان من أهداف تشغيل الشباب:[2]

- تخفيض البطالة وإدماج أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل عن العمل؛
- إعادة الاعتبار للعمل؛
- تطور الحركة التعاونية.

إلا أن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص منها:[3]

- إن الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- مركزية نظام تسيير وتخصص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب؛
- التنظيم والإجراءات الهامشية على مستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين ومتابعتها ونتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990 لإستخلاف برنامج تشغيل الشباب.

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص58.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 274.
[3] المرجع نفسه، ص275.

ثانيا–جهاز الادماج المهني للشباب DIPJ:

تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية.[1]

إن حصيلة جهاز الإدماج المهني بالشباب لم ترقى إلى طموح السلطات فيما يخص وجود صفة عمل دائم حيث لم يستفيد من هذه الصفة إلا نسبة ضئيلة تتراوح ما بين 3 إلى 4 % من عدد الشباب المستفيدين وقد استفاد قرابة 33200 من منصب عمل لمدة 6 أشهر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاداري.[2]

إن القراءة الأولى لجهاز الإدماج المهني أنه لم يعطي النتائج المرجوة منه وذلك لاعتبارات:[3]

- اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة وذات تأهيل ناقص؛
- ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى الوطني المضمون لسنة 1990 الذي حدد بـ 2500 دينار كل شهر وبالتالي يعتبر إعانة وليس أجراً؛
- غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة وغياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين؛
- الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل؛
- إن استهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق اقتصادي نظراً لضعف تأهيل المترشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 275.
[2] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 59.
[3] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص279.

2-1-2/ الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS:

حيث تقوم هذه الوكالة بتسيير الأجهزة التالية:

أولا-التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG:

جاء هذا البرنامج في إطار الشبكة الاجتماعية الذي يهدف لمحاربة كل أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعيين، وهو يهدف بذلك إلى مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة، ولقد تزامن إنشاء هذا البرنامج مع انطلاق مخطط التعديل الهيكلي في 1994.[1]

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد ب 3000 دج لكل شهر تكون الاستفادة منه شخصا واحد لكل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل والعاطلين، "... وقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة ولو بصفة ضئيلة ووجود مصدر عيش لبعض العائلات، كما أنه ساعد الجماعات المحلية للتعويض عن نقص العمال وخاصة في نشاط الصيانة، إلا أن عدد المستفيدين بدأ بالتراجع خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك لعدة عوامل منها:

- انخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة؛
- صعوبة اختيار شخص لكل عائلة؛
- صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة النساء من المشاركة.

حيث بلغ عدد المستفيدين من التعويض سنة 1995 مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، 588200 شخص ب 31500 ورشة، أما في سنة 1996 فقد بلغ عدد المستفيدين 283100 ب 8500 ورشة، بينما في سنة 2001 فقد قدر عددهم ب 13600 شخص.[2] إلا أن هذا الجهاز سجل عدة نقائص منها:[3]

- عدم وضوح الأهداف المرجوة منه، بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به؛
- تحديد التعويض بالأجر؛

[1] لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، ص109.
[2] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص60.
[3] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص282.

- إقصاء فئة الشباب البالغين 16 و17 سنة مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالاستفادة حتى وإن تجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1,9٪ سنة 1995 ،1996.

ثانيا–الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP–HIMO:

أنشئ هذا الجهاز سنة 1997 ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماجا اجتماعيا من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل، وتخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وغير ذلك.[1]

إن هذا جهاز برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة تميز بنقائص رغم أنه قد وفر عدد من مناصب العمل المؤقتة بتكلفة زهيدة إلا أن هذه النقائص تميزت ب:[2]

- عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن؛
- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد؛
- اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني؛
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة والمؤسسة المصغرة.

[1] لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 284.

2-1-3/ عقود ما قبل التشغيل CPE:

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998.

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل.

ويلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعين و4500 دج بالنسبة للتقنين السامين خلال المرحلة الأولى لمدة سنة، وابتداء من سنة 2004 عرف هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور الذي انتقل مبلغهم من 6000دج إلى 8000 دج شهرياً بالنسبة للجامعين ومن 4500 دج إلى 6000 دج شهرياً بالنسبة للتقنيين السامين.[1]

رغم أهمية هذا الجهاز إلاّ أن الشباب يعرف عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، وإن حصل عليها فإنه يواجه أو يجد صعوبات في توظيفه بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة، وتتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية، وتضاؤل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد.[2]

2-1-4/ أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات:

وتشتمل على الآتي:

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[2] المرجع نفسه، ص 63.

أولا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض إلى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تتولى خاصة مهام إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وانجاز المشاريع.

ثانيا– البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. وقامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن البرامج السابقة ويهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي، حيث قامت الدولة بوضع عدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي، وهذا ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في إطار كل البرامج التنموية المسطرة.[1]

2–1–5/ جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ):

هي هيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير القطاع، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك يشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري

[1] ا لموتي محمد، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، المرجع نفسه، ص ص 114 115.

وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب. [1]

أما بالنسبة للمهام الموكلة لهذا الجهاز، فهي تتمثل فيما يلي:[2]

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة؛
- تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بممارسة نشاطهم وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال؛
- إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة؛
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط؛
- تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، سيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة؛
- إخطار المستثمرين الشباب المؤهلين للاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف الاستثمارات التي أنجزها المستثمرون الشباب.

2-1-6/ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

إن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقيين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة، ويمكن تلخيص أهم إجراءات الصندوق فيما يلي:[3]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **"مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004"**، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004، ص 117.
[2] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص65.
[3] لموتي محمد، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص116.

- ✓ **الإجراءات غير الفعالة:** وتضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين على البطالة ومراقبة المنظمين على الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا؛
- ✓ **الإجراءات الفعالة:** وتضم هذه الإجراءات نشاطات للمساعدة والدعم للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مركز البحث عن العمل ومركز دعم العمل الحرّ والتي انطلق نشاطها في سنة 1998.

2-1-7/ جهاز تسيير القرض المصغر ANGEM (تمثل آلية جديدة أنشأت سنة 2004 لترقية الشغل الذاتي):

يشكل الجهاز أحد الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئة الإناث وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.[1]

2-1-8/ تجربة صندوق الزكاة:

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية والولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي (المرسوم التنفيذي رقم 05-472 المؤرخ في 05شوال 1426 هـ الموافق ل 07 نوفمبر 2005 ويعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000-146 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق ل 28 يونيو ل 2000 تهميش) والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها، من أهم الصيغ التي يقدمها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات يعرف ب "القرض الحسن".[2]

[1] المرجع نفسه، ص 117.
[2] لموتي محمد، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المطلب الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي:

بعد الانتهاء من برنامج التعديل الهيكلي والتي كان لها آثار سلبية على المؤشرات الاجتماعية مثل البطالة والفقر، قامت الجزائر وابتداءاً مع الألفية الجديدة ومع ارتفاع أسعار المحروقات، بتدعيم الأجهزة السابقة بعدة برامج تنموية تهدف إلى رفع وتيرة النمو وخفض معدلات البطالة، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

أولا– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001):

خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية وتقوية الخدمات العمومية، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية مع دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة وبالتالي تقليص حجم البطالة.[1] يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:[2]

- ✓ رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي؛
- ✓ دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية؛
- ✓ إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية.

تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وآثاره على التشغيل: ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان

[1] ميهوبي ليلى، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسات التشغيلية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص39.
[2] زوين إيمان، مرجع سبق ذكره، ص95.

2004 منها 96٪ مؤسسات خاصة وهذا العدد يفوق عدد مناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال فترة 2001-2004 والمقدرة ب 713150 منصب شغل وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع.

لكن ما يمكن ملاحظته هو أن تلك الناصب معرضة للزوال لأنها مناصب غير منتجة وهي ناتجة عن السياسة الإنفاقية التوسعية المتخذة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي بقاؤها مرهون باستمرار الانفاق الحكومي.[1]

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005/2009):

خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج وقسم إلى برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45,5٪، برنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 40,5٪، برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8٪، برنامج تطوير الخدمة العمومية بنسبة 4,8٪، وبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بنسبة 1,2٪.[2]

بالنسبة إلى البرنامج الثاني المدعم للنمو (2005-2009)، التزم رئيس الجمهورية بإحداث 2 مليون منصب عمل خلال 2004-2009.[3]

تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85٪ منه:[4]

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، الاربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى؛
- تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم).

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص69.
[2] ميهوبي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص39.
[3] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص69.
[4] زوين إيمان، مرجع سبق ذكره، ص97.

والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع)، وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

ثالثا– برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014/2010):

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرنامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب كما خصصت الجزائر للفترة من 2010- 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أو ما يعادل21214 مليار دج، الأمر الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ أكثر من عشر سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.[1]

وهو يشمل شقين اثنين هما:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)

وهذا ما سمح بخلق مناصب شغل جديدة حيث كان عدد العمالة المشتغلة سنة 2010 يقدر ب 9736000 شخص أي بنسبة 90٪ من العمالة النشيطة، و10788000 شخص عام 2013 أي بنسبة 90.2٪.[3]

[1] راضية خزاز، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة ماجيستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2012/2011، ص175.

[2] زوين إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[3] لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 85.

رابعا–البرنامج الخماسي للتنمية (2019/2015):

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر 2014 فتراجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي به على القطاعات الأخرى باعتبار أنّ لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

إن المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 4,52 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز،...،إلخ، يهدف إلى تحقيق:[1]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب شغل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7 %مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017، ص 321.

- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض....إلخ؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية واضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015_2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول والذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة هيكل وخصائص البطالة في الجزائر

البطالة ظاهرة عالمية وخطورتها في الجزائر لا تكمن فقط في حجمها بل في تركيبتها، فمثلا شهدت الجزائر عام 2010 م ما لا يقل عن تسعة آلاف احتجاج وإضراب من بين مسبباته الرئيسية البحث عن وظيفة.[1] ولفهم مشكلة البطالة في الجزائر بشكل أفضل سيتم في هذا المبحث دراسة توزيع القوى العاملة المشتغلة وغير المشتغلة وعلى عدة تصنيفات، وذلك بحسب الاحصائيات المتوفرة والموزعة على عدة هيئات والتي يشكك في مصداقيتها كثير من الباحثين عند مقارنتها بالواقع.

المطلب الأول: توزيع القوى العاملة المشتغلة

للتعرف على خصائص العمالة في الجزائر بشكل دقيق سيتم دراستها حسب عدة تصنيفات كما يلي:

[1] طارق قندوز، **الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد، التضخم والبطالة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، سبتمبر 2015، ص18.

- ✓ توزيع العمالة حسب الحالة المهنية؛
- ✓ توزيع العمالة وفقا لمعيار النوع؛
- ✓ توزيع العمالة حسب القطاع القانوني؛
- ✓ توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية.

3-1-1/ توزيع العمالة حسب الحالة المهنية:

يهدف هذا التوزيع إلى التعرف على الأنشطة التي يزاولها أفراد المجتمع ونسبة تطور كل نشاط من حيث اليد العاملة، ويتكون هذا التوزيع من أربع فئات وهي فئة الأجراء الدائمين، فئة الأجراء المؤقتين والمتدربين، فئة المستخدمين المستقلين وفئة مساعدي العائلات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): توزيع العمالة حسب الحالة المهنية (1992-2015)

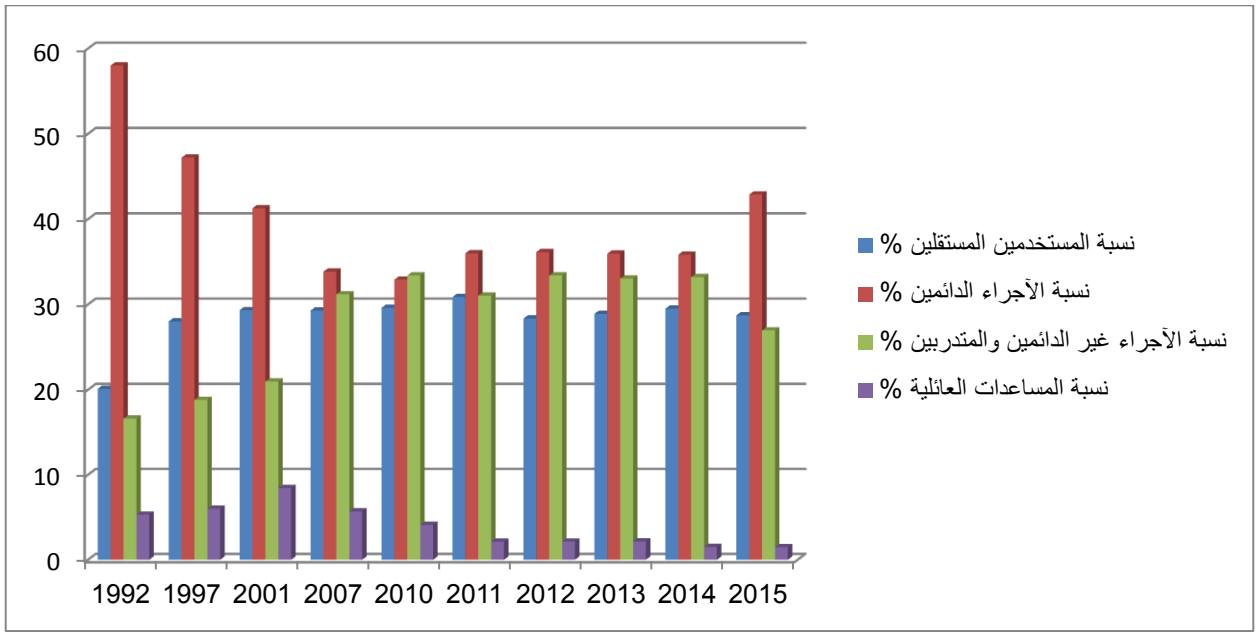

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (01)، باستخدام برنامجي Word و Excel

من خلال الشكل البياني رقم (1) نلاحظ أن نسبة العمالة في الفئة المأجورة المشكلة من الأجراء الدائمون والأجراء المؤقتون هي النسبة الأعلى مقارنة بالفئتين المتبقيتين، كما نلاحظ أن هذه النسبة تتميز بالارتفاع المستمر حيث أن أقل نسبة مسجلة كانت سنة 2001 بنسبة 62,24 % والتي تزامنت مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، ليتم تسجيل نسبة 66,3 % سنة 2010 ثم 69,83 % سنة 2015، ولكن عند التفصيل في فئة الأجراء والمقارنة بين فئتيها نلاحظ أن نسبة العمالة المأجورة المؤقتة في تزايد مستمر وبشكل كبير؛ حيث تم تسجيل 16.6 % سنة 1992 لتنتقل إلى وبشكل مضاعف إلى 33.4 % سنة 2010، ولكن تم تسجيل انخفاض محسوس حيث كانت النسبة تقدر ب 33.2 % (3508000 أجير) سنة 2014 لتتراجع إلى 26.95 % سنة 2015 (2855000 أجير)، أما العمالة المأجورة الدائمة فنلاحظ تراجعا مستمرا في نسب التشغيل وذلك يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة من القطاعين العمومي والخاص، حيث كانت نسبة الفئة المأجورة الدائمة تقدر ب 58 % سنة 1992 لتنتقل إلى 31,18 % سنة 2007، ثم إلى 35.82 % (3785000 أجير) سنة 2014 لتسجل ارتفاعا ملحوظا سنة 2015 بنسبة تقدر ب 42,88 % (4542000 أجير)، أما فئة العمالة المستقلة فتأتي ثانيا بعد العمالة المأجورة (الدائمة والمؤقتة)؛ حيث قدرت نسبتها سنة 1992 ب 20.1 % من التشغيل الكلي ليتم تسجيل 29.32 % سنة 2001 لتبقى ثابتة نسبيا في حدود 29 % في باقي السنوات، ولكن هذ الثبات في النسبة لا يعكس ثباتا في أعداد العمال المستقلين؛ فحسب الإحصائيات تم إحصاء 1826020 عامل سنة 2001 ليرتفع العدد إلى 2874000 عامل سنة 2010 ثم إلى 3042000 عامل، وهذا ناتج عن قلة المناصب المأجورة، وتشجيع الدولة للأفراد على القيام باستحداث مشاريع شخصية مستقلة، وذلك من خلال الأجهزة المستحدثة التي تم التطرق إلى لأغلبها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

أما الفئة الأخيرة فتمثل الفئة الأضعف حيث كانت نسبتهم تبلغ 8.44 % من العمالة الكلية سنة 2001 لتنتقل لتبدأ بالتناقص فسجلت ما نسبته 4.1 % (404000 عامل) سنة 2010، ثم 1.46 % (155000عامل) سنة 2015، وللتفصيل أكثر في هذا النوع من التوزيع أنظر للملحق رقم (01).

3-1-2/ توزيع العمالة وفقا لمعيار النوع: ويهدف هذا التوزيع للتعرف على مدى مشاركة العنصر النسوي في العمالة الكلية داخل المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى التعرف على حجم العمالة الإجمالية، والشكلين البيانين الآتيين يوضحان ذلك:

الشكل رقم (2 0): تطور حجم العمالة الإجمالية (1990-2016)

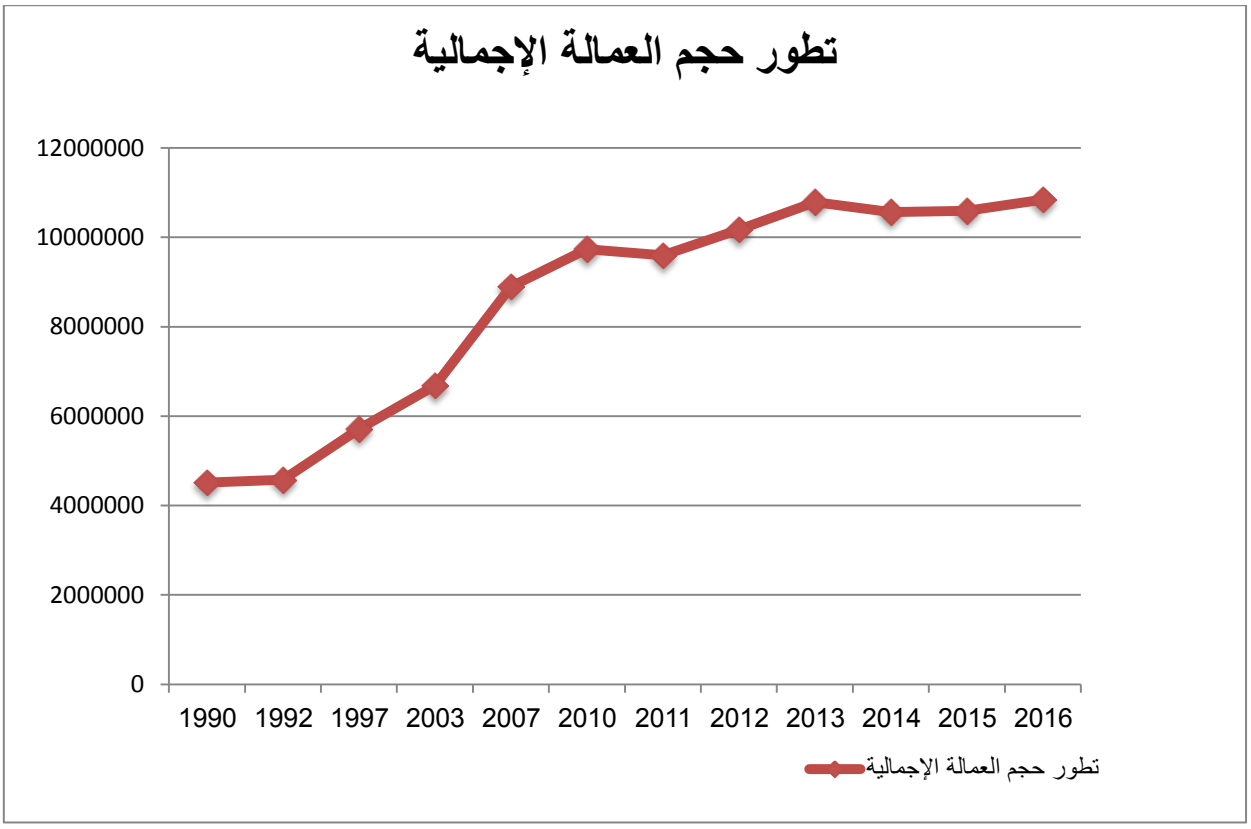

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (02)، باستخدام برنامجي Word و Excel

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني أن حجم العمالة الإجمالية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وخاصة بعد بداية الألفية الجديدة والتي تم بدأها بالبرامج التنموية والتي بدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي؛ حيث نلاحظ القفزة النوعية لحجم العمالة الكلية من 4,5 مليون مشتغل سنة 1990 لتنتقل وبالضعف تقريبا إلى 8.5 مليون مشتغل سنة 2007 لتتميز باقي الفترة بالاستقرار في حدود ال 10 ملايين مشتغل.

الشكل رقم (03): توزيع العمالة حسب النوع (1990-2016):

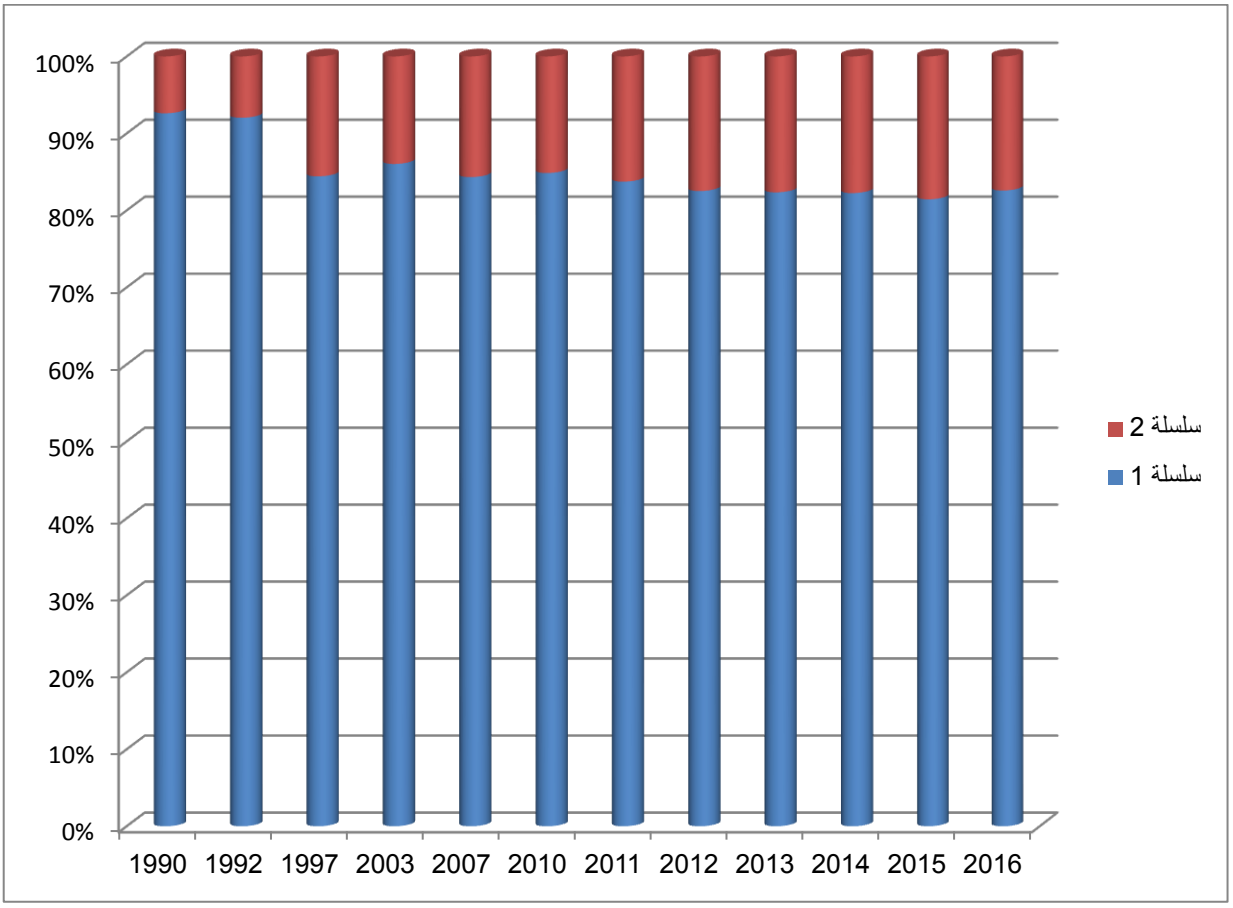

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (02)، باستخدام برنامجي Word و Excel

نلاحظ ومن خلال الشكل رقم (3) أن نسبة مشاركة العنصر النسوي في سوق العمل الجزائري ضعيفة عند مقارنتها بمشاركة الرجال في هذا السوق، وذلك بالرغم من تزايد نسبة مشاركة المرأة الجزائرية فيه عبر السنوات، حيث كانت نسبة مشاركة المرأة تقدر 7,38 ٪ من إجمالي القوى المشتغلة سنة 1990 بما يقدر ب 333500 مشتغلة والتي يقبلها نسبة مشاركة الرجال في نفس السنة مقدرة 92,62 ٪ والمقدرة ب 4182360 عامل، لتنتقل هذه النسبة (نساء) وبالضعف إلى 15,67 ٪ سنة 2007 والتي تغطي عدد العاملات والمقدر ب 1346876 عاملة، لتبقى ثابتة في حدود 18٪ وعدد يقدر ب 1900000 عاملة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 وهذه الزيادة في مشاركة العنصر النسوي في سوق العمل سيقابلها بالطبع تناقص في نسبة مشاركة الرجال خاصة في قطاع الخدمات، حيث تقلصت نسبة مشاركتهم من 92.62 سنة 1992 إلى 82,37 ٪ سنة 2016 والتي تغطي ما يقدر ب 8933000 عامل، وللتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (02).

3-1-3/ توزيع العمالة حسب القطاع القانوني: ويهدف هذا التوزيع إلى التعرف على مدى مساهمة القطاع الخاص في المساهمة في إجمالي الطلب على العمل، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): توزيع العمالة حسب القطاع القانوني (1997-2015)

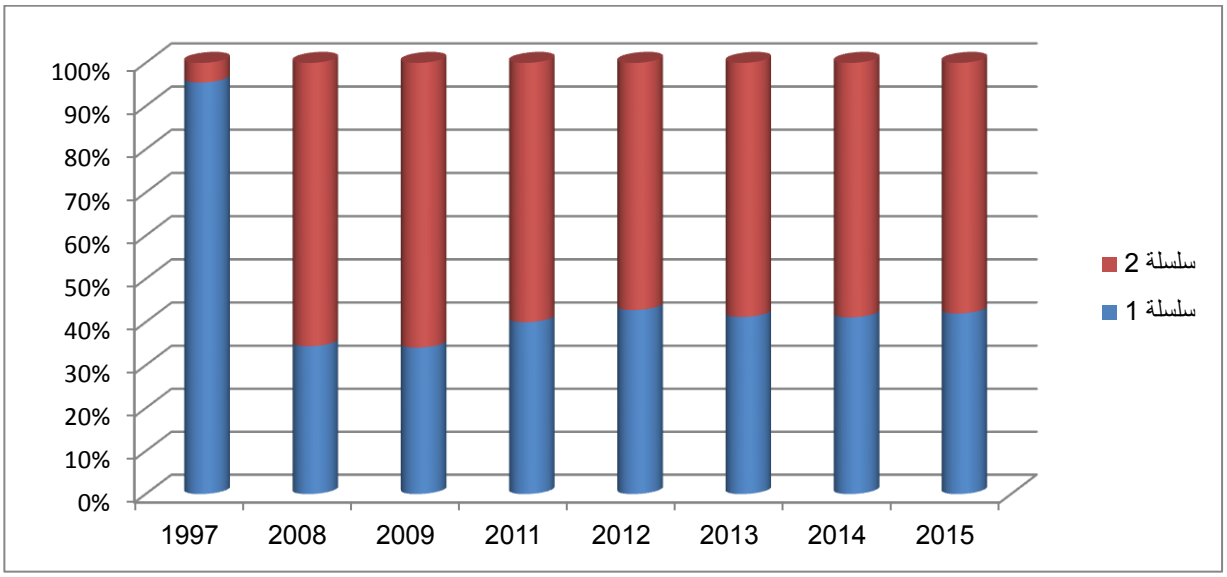

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (03)، باستخدام برنامجي Word و Excel

نظرا للضمانات التي يقدمها القطاع العام فيما يتعلق بالتشغيل، يفضل الكثير من الأشخاص الالتحاق بالوظيف العمومي حتى وإن كانت أقل أجرا مما يقدمه القطاع الخاص، ولهذا نلاحظ من خلال الجدول أن التوظيف في القطاع العام يقارب وفي بعض السنوات كان أكبر من الوظيف في القطاع الخاص، ويرجع هذا أيضا إلى السياسة التي كانت منتهجة من طرف الدولة التي كانت تقيد القطاع الخاص، ولكن ومع بداية الألفية الجديدة والخروج من الأزمة التي ضربت الجزائر في عقد التسعينات، غيرت الدولة من سياستها اتجاه القطاع الخاص حيث أصبح أكثر مشاركة في توفير الوظائف، حيث كانت نسبة مشاركته سنة 1997 تقدر ب 49,4 ٪ حيث قام بتوفير 2818000 وظيفة والتي قابلتها 2890000 وظيفة وفرها القطاع العام، لتنتقل نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى 65,9 ٪ سنة 2009 وهي ما تغطي 6236000 وظيفة تم خلقها، لتستقر هذه النسبة في حدود 58 ٪ خلال السنوات ما بين سنتي 2013 و 2015، وهو ما يدل على هيمنة القطاع الخاص في الجزائر خلال الألفية الجديدة، وللتفصيل أكثر حول هذا التوزيع أنظر إلى الملحق رقم (03).

3-1-4/ توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية: ويهدف هذا التوزيع إلى التعرف على نسبة مشاركة كل قطاع في إجمالي الوظائف التي يتم خلقها سنويا، وسيتم توضيح من خلال الشكل (05) على النحو التالي:

الشكل رقم (05): توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (1994-2016)

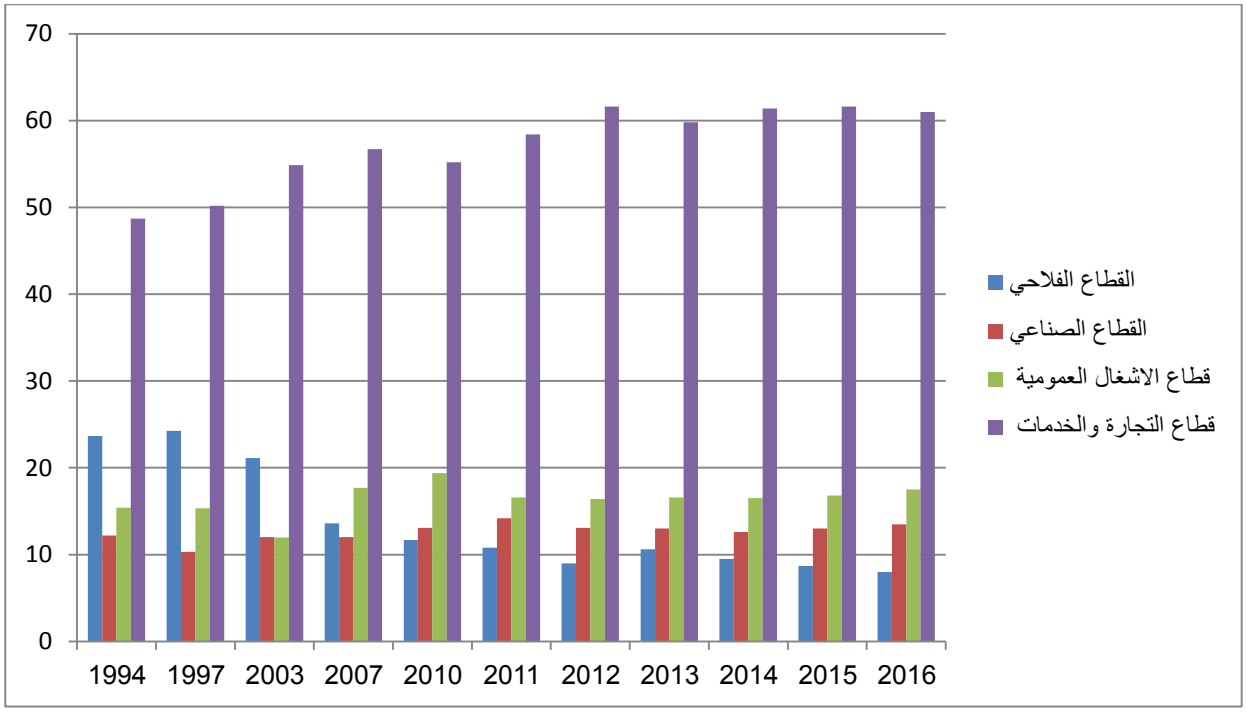

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (04)،باستخدام برنامجي Word و Excel

يظهر جليا من خلال الشكل رقم (05) هيمنة قطاع التجارة والخدمات، حيث أنه يستحوذ على أكبر عدد من العمالة أو الوظائف التي تم خلقها خلال كل السنوات التي غطاها هذا البحث، حيث انتقلت نسبة العمالة في قطاع التجارة والخدمات من 48,72 ٪ والتي غطت ما يقدر ب 2107000 عامل سنة 1994، إلى 56,7 ٪ سنة 2007، ثم إلى 61,6 ٪ سنة 2012 والتي تقدر ب 2260000 عامل، أما في آخر سنة محصاة فبلغت 61 ٪ وهو ما يقدر ب 6620000 عامل، ولعل النسبة الأكبر تكون في القطاع العمومي نظرا لحرص الدولة على محاولة امتصاص البطالة، كما نلاحظ تراجع دور القطاع الفلاحي من سنة لأخرى وهذا نظرا للنزوح الريفي نحو المدن وعزوف الشباب على مزاولة النشاط الفلاحي بالإضافة إلى تفضيل إحلال الآلة محل الأفراد، حيث كان القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثانية من حيث العمالة ففي سنة 1997 كانت نسبته تقدر ب 24,24 ٪ تغطي 1144000 منصب عمل، لتنتقل 8 ٪ سنة 2016 والتي تغطي 865000 منصب عمل، أما قطاع البناء

والأشغال العمومية فنلاحظ أنه حقق قفزة نوعية ففي سنة 2003 كانت نسبة مشاركته تقدر ب 11,97 ٪ لينتقل إلى 19,4 ٪ سنة 2010 –وهذا ناتج عن سياسة الدولة والتي تجسدت في البرامج التنموية والتي من أهم أهدافها توفير السكن والطرق– لتسجل ثباتا بما يقارب 16,5 ٪ ما بين 2012 و 2015 لتنتقل سنة 2016 إلى 17,5 ٪ سنة 2016 والتي تغطي ما يقدر ب 1895000 عامل.

أما القطاع الصناعي بقيت مساهمته ضعيفة، وهذا نتيجة السياسة المتبعة من طرف الدولة والتي لا تركز على التصنيع، وهذا ما يجعل الجزائر عرضة للأزمات الخارجية وذلك كانعكاس للتبعية الاقتصادية، حيث نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي وخلال فترة الدراسة ولأكثر من عشرين سنة بقيت محصورة بين 10,2 ٪ و14,2 ٪ وهي نسبة قليلة جدا لدولة بحجم الجزائر، وللتفصيل أكثر حول هذا التوزيع انظر إلى الملحق رقم (04).

المطلب الثاني: توزيع القوى العاملة غير المشتغلة:

يمكن تقسيم هذا التوزيع إلى مرحلتين متتاليتين، سيتم التطرق إليهما فيما يلي:

أولا– مرحلة ظهور البطالة كظاهرة اجتماعية (1986–2000):

تميزت هذه الفترة بتعرض الجزائر وكغيرها من الدول الريعية لأزمة مالية خانقة بسبب انهيار أسعار النفط؛ والتي انعكست سلبا على جميع القطاعات، فتراجعت الاستثمارات وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي حتى أصبحت سالبة بنسبة 0,7- و1,2- سنتي 1987 و 1991 عتى التوالي، وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وذلك بسبب عدم خلق مناصب شغل تتلاءم مع عروض العمل بالإضافة إلى تسريح العمال من وظائفهم، ورغم تبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية إلا أن هذه الإصلاحات لم أهملت أو لم تهتم بالأوضاع الاجتماعية للسكان مما زاد من حدة الفقر والبطالة وخاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث بلغت نسبة البطالة ما يقارب 29% سنة 2000، والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (01): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة خلال (1987-2000)

السنوات	1987	1991	1995	1997	2000
البطالة (%)	21,4	21,2	28,1	26,41	28,89
التضخم (%)	7,5	25,9	29,8	5,7	0,3
معدل النمو الاقتصادي (%)	-0,7	-1,2	3,8	1,1	3,8
الإنفاق العمومي (مليار د ج)	40,216	58,3	285,923	201,641	321,929

المصدر: لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص93.

حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط وشكل المؤسسات:

كما تطرقنا سابقا فإن تطبيق إجراءات برنامج التعديل الهيكلي زاد من حدة البطالة بسبب غلق بعض المؤسسات وخوصصة بعضها الآخر، والشكل البياني الآتي يوضح حصيلة العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1998):

الشكل رقم (06): نسب العمال المسرحين حسب قطاع النشاط وشكل المؤسسة (1994-1998)

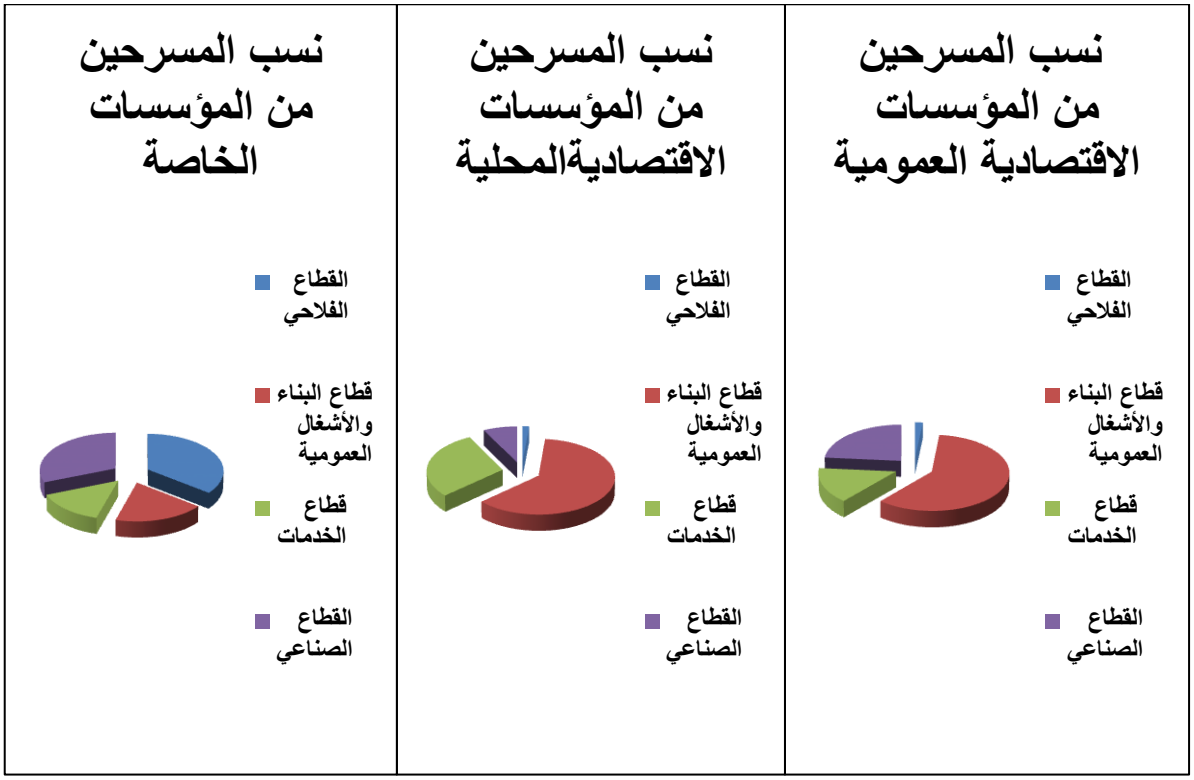

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (05)، باستخدام برنامجي Word وExcel

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5 0) والشكل البياني رقم (06) بأن برنامج التعديل الهيكلي كان له آثار سلبية كبيرة على سوق العمل حيث تم إلغاء ما يقارب 212970 منصب عمل كما يظهر جليا أن عمليات التسريح مست قطاع البناء والأشغال العمومية بدرجة أكبر حيث تم تسريح 128266 عاملا وهو ما يعادل تقريبا ثلثي عدد العمال المسرحين بنسبة تقدر تقريبا ب 60,2 %، كما أن معظم عمليات التسريح حدثت في القطاع العمومي بنسبة تقارب 99,5 %.

ثانيا-مرحلة مكافحة البطالة في ظل البحبوحة المالية (2001-2016):

مع بداية الألفية الثالثة ارتفعت المداخيل البترولية، وقامت الجزائر بإنشاء عدة برامج تنموية هدفها الرئيسي مواجهة ظاهرة البطالة؛ والتي خصص لها غلاف مالي يقدر تقريبا ب 25942 مليار دج يغطي البرامج الثلاثة

المستحدثة خلال الفترة (2001-2016) والتي كان للبرنامج الاخير حصة الأسد منه؛ وهو برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حيث خص له ولوحده 21214 مليار دج؛ وهو ما انعكس ايجابا على مستويات التشغيل ومعدلات البطالة، وللتفصيل أكثر سنتطرق إلى الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02): تطور الإنفاق الحكومي، الفئة النشيطة ومعدل البطالة في الجزائر (2001-2016)

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليار دج)	الفئة النشيطة	معدل البطالة (%)
2001	205.4	8568221	23,7
2002	185.9	-	-
2003	113.9	8762326	23,7
2004	20.5	9469646	17,7
2005	4202.7	9492508	15,3
2006	-	10109645	12,3
2007	-	9968906	13,3
2008	-	10315000	11,8
2009	-	10544000	10,2
2010	21214	10812000	10,0
2011	-	10661000	10.0
2012	-	11423000	11,0
2013	-	11750000	9,8
2014	-	11453000	10,6

2015	21107	11932000	11,2
2016	-	12117000	10,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، نبيل بوفليح، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005/2004، ص107.

نلاحظ خلال هذا الجدول زيادة الانفاق الحكومي من برنامج تنموي للآخر بم يقارب الأربعة أضعاف، حيث تم تخصيص غلاف مالي لتغطية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) يقدر ب 525 مليار دج، لتنتقل إلى تخصيص غلاف مالي آخر لتغطية نفقات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي يقدر ب 4202.7 مليار دج، ثم تخصيص غلافين ماليين يقدران ب 21214 و 21107 مليار دج لتغطية برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وبرنامج التنمية الخماسي (2015-2019) على التوالي ويرجح ان هذه المبالغ المنفقة تميل للزيادة عن ما هو مخصص لها نظرا لتوفر الأموال واختلاف ميزانية الدولة عن ميزانية المؤسسة، وهذا الانفاق الكبير من طرف الحكومة يدل على انتهاجها للمقاربة الكينزية لتنشيط الطلب الفعال، ومنه زيادة الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض معلات البطالة التي وصلت إلى ما يقارب 30 % سنة 1997. وهو ما حدث فعلا فنلاحظ من خلال الجدول أنه كلما زاد الانفاق الحكومي انخفضت معدلات البطالة حيث نجد أن معدل البطالة سنة 2001 بلغ 23.7 %، لتتقلص ومع بداية البرنامج التنموي الثاني (2005) إلى 15.3 %، ثم إلى 9.8 % سنة 2013، وبالتالي يمكن القول أن سياسة الإنفاق التوسعية نجحت في تخفيض البطالة في الجزائر، ولكن هذا النجاح يظل مرتبطا بأسعار المحروقات، وهو ما حدث سنة 2015 فعند انخفاض أسعار النفط انتقل معدل البطالة مباشرة إلى 11.2 % ، ولهذا يجب على الجزائر تبني سياسة التصنيع كبديل أو كمرافق لسياسة الإنشاء والتعمير.

وسيتم فيما يلي التعرض إلى حجم السكان الذين تمسهم البطالة، وسيتم توزيعهم حسب عدة معايير أهمها:

- ✓ فئات العمر (السن)؛
- ✓ المناطق الجغرافية والنوع،
- ✓ المستوى التعليمي.

أ-توزيع البطالة حسب الفئات العمرية

يهدف هذا التوزيع إلى التعرف على الفئة العمرية الأكثر تضررا من مشكلة البطالة، والتي سنتعرف عليها من خلال الرسم البياني رقم (07) كما يلي:

الشكل رقم (07): توزيع البطالة حسب الفئات العمرية (2000-2016)

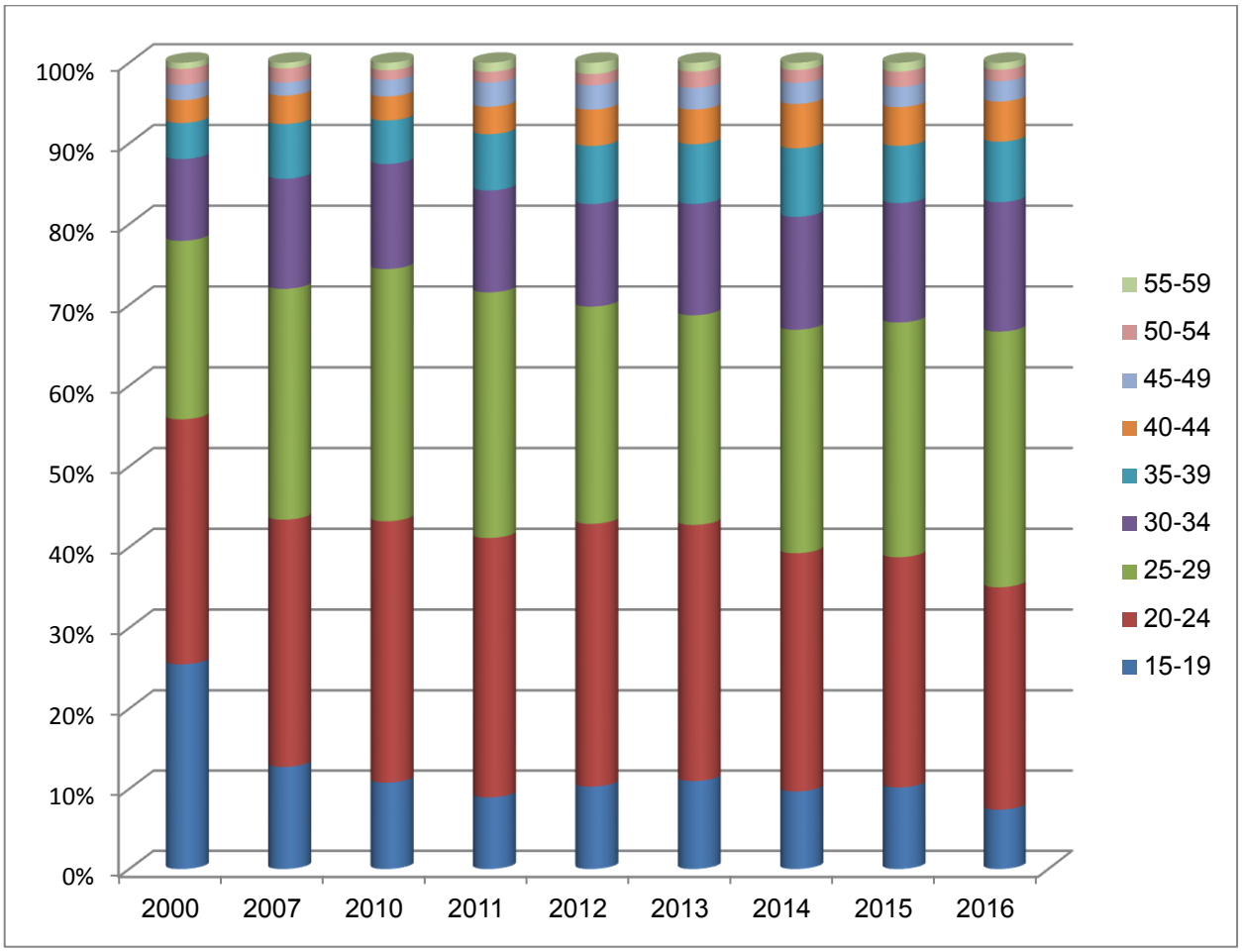

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (06)، باستخدام برنامجي Word و Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (7 0) أن الفئة الأكثر معاناة من البطالة هي فئة الشباب حيث بلغت نسبة البطالة لهذه الفئة سنة 2000 مستوى مرعب بنسبة تقدر بـ 88% كمجموع للفئات العمرية الأربع الأولى بداية بالفئة الأولى (15-19) ووصولا إلى الفئة الرابعة (30-34)، كما نلاحظ وفي نفس السنة الارتفاع الكبير لمعدل البطالة في الفئة الأولى حيث بلغ 25.49% وهذا ناتج عن الوضع الذي كان سائدا في فترة التسعينات والذي أجبر التلاميذ على مغادرة المدارس والتوجه نحو سوق العمل لإعالة عائلاتهم وهذا ما جعل مستويات البطالة ترتفع بشكل عام، ولكن ومع مرور الوقت بدأت تظهر نتائج المخططات التنموية التي كان من أولوياتها محاربة البطالة بالإضافة إلى وضع تغيير القوانين التي تحكم سوق العمل ومنه تغيير شروط التوظيف داخل المؤسسات كطلب مستوى تعليمي معين أو مجال تكويني معين، فبدأت نسب البطالة بالانخفاض وبدأت الظروف المعيشية بالتحسن وهو ما انعكس ايجابا على الفئة الأولى فتقلص التسرب المدرسي، وبذلك تقلصت معدلات البطالة الخاصة بالفئة الأولى فانخفضت إلى 12.75 % سنة 2007 لتنتقل 9.7 % سنة 2014 ثم إلى 7.38% سنة 2016، لكن رغم انخفاض معدلات البطالة في هذه الفئة إلا أن البطالة لدى الشباب بشكل عام فبلغت 85.63 % سنة 2007 لتنتقل إلى 83.59 % سنة 2012 ثم إلى 82.37% سنة 2016، هذه المعدلات المخيفة للبطالة في وسط أقوى فئة من حيث الطاقات تعتبر السبب الرئيسي وراء زرع اليأس في نفوس الشباب وانتشار الآفات الاجتماعية وتوجه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية بركوب قوارب الموت، وهذا ما يعد عدم كفاءة في تخصيص الموارد وهدرا للطاقات الكبيرة العاطلة التي يتمتع بها الشباب الجزائري والذين نجدهم يصنعون الحدث في الكثير من الدول الأجنبية ويتقلدون مناصب مهمة في جميع المجالات، ولهذا يجب على الدولة التفكير بجدية وبنظرة تفاؤلية للتوجه نحو انتهاج سياسات جديدة لمحاربة البطالة وافتكاك الشباب من بين أنياب اليأس، البطالة والآفات الاجتماعية واستغلال هذه الطاقات المتعطلة استغلالا أمثلا للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ب–توزيع البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية والنوع

يهدف هذا النوع من التوزيع إلى معرفة كيفية انتشار البطالة بين الرجال والنساء على المناطق الريفية أو الحضرية، وللتوضيح أكثر نستعين بالرسم البياني رقم (8) كما يلي:

– **النسبة (1)**: تمثل نسبة الذكور أو الإناث داخل المنطقة الواحدة (حضري أو ريفي).

– **النسبة (2)**: تمثل نسبة الذكور أو الإناث أو كلاهما بالنسبة للمجموع الكلي للبطالين لكل نوع.

الشكل رقم (8 0): توزيع البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية والنوع (2000-2016)

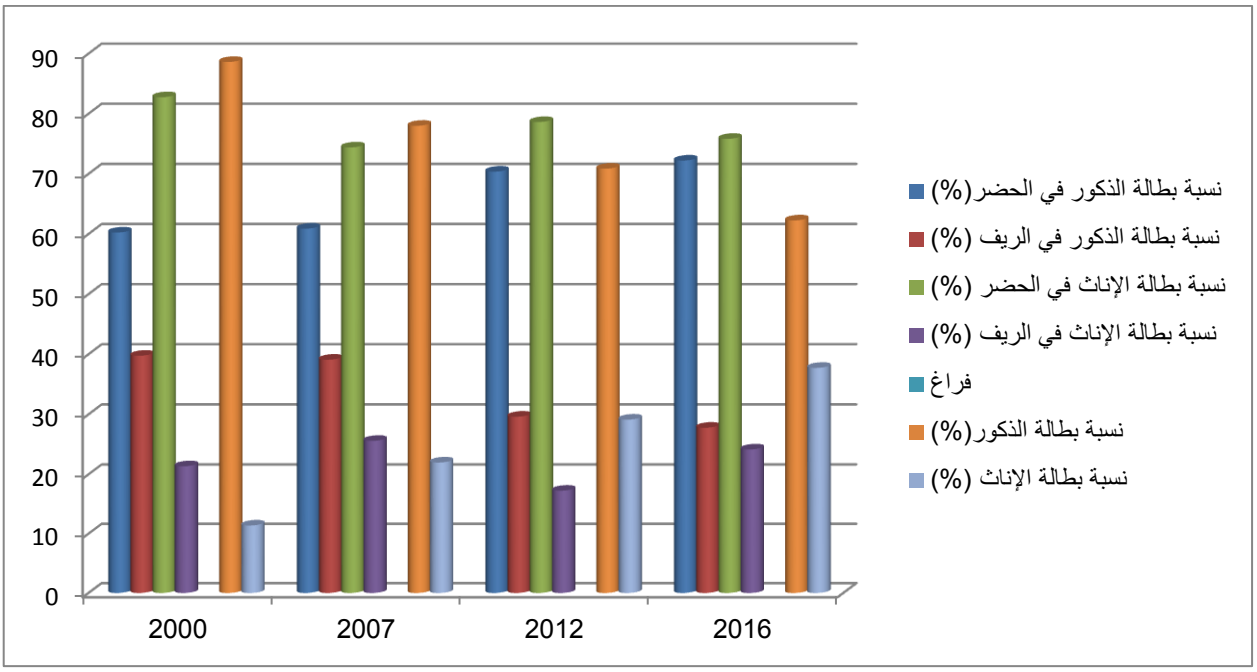

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (07)، باستخدام برنامجي Word وExcel

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والرسم البياني رقم (08) أن أعلى نسبة للبطالة تم تسجيلها كانت لدى فئة الذكور حيث تجاوزت حدود 88 % سنة 2000 لتبدأ بالتراجع على حساب فئة الاناث حيث بلغت 78 % سنة 2007 لتنتقل 70.87 % سنة 20012 لتصل إلى 62.26 % سنة 2016 ولكن تبقى فئة الذكور

الفئة الأكثر عرضة للبطالة، كما نلاحظ أيضا بأن البطالة تمس سكان الحضر أكثر من سكان الريف حيث بلغ عدد البطالين في الحضر سنة 2016 ما يقدر بـ 936000 بطال مقابل 792000 بطال في الريف، وتتميز نسبها بالتزايد المستمر حيث نلاحظ أنه وفي سنة 2000 تم تسجيل نسبة بطالة لدى ذكور الحضر تقدر بـ 60.25 % والتي تقابلها نسبة بطالة الذكور في الريف والتي تقدر بـ 39.75 %، لترتفع إلى 70.38 % سنة 2012 ثم إلى 72.22 % سنة 2016 وهذا نتيجة نزوح الافراد من الريف نحو المدن للبحث عن عمل أملا في تحسين ظروفهم المعيشية، كما يتبين لنا أيضا أن البطالة لدى نساء تزداد من سنة لأخرى حيث كانت نسبتها سنة 2000 تقدر بـ 11.38 % لتنتقل إلى 22 % سنة 2007 لترتفع إلى 37.74 % سنة 2016، كما نلاحظ أن نساء الحضر هنّ الأكثر عرضة للبطالة من نساء الريف فكانت تبلغ سنة 2000 نسبة تقدر بـ 82.75 % (يقابلها 17.25 في الريف) كما بلغت 75.83 % سنة 2016 وهذا راجع لمميزات المرأة الريفية وهي أنها تقوم برعاية بيتها ولا تقوم بالبحث عن عمل آخر.

ج–توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي:

يتم تقسيم البطالين في هذا التوزيع إلى فئات حسب المستوى التعليمي، ويهدف هذا النوع من التوزيع إلى معرفة الفئة الأكثر تضررا من مشكلة البطالة حسب هذا المعيار، والجدول رقم (03) يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (03): توزيع معدلات البطالة حسب النوع والمستوى التعليمي

	2011			2015		
المستوى التعليمي	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
بدون تعليم	2.4	3	2.5	3.9	1.4	3.6
الابتدائي	6.3	7.4	6.3	7.9	5.5	7.7
المتوسط	11.9	18.6	12.6	12.9	17.8	13.4
الثانوي	6.9	15	8.6	8.8	14.8	10.1
الجامعي	8.9	22.4	15.2	8.5	20.5	14.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يظهر جليا من خلال الجدول (03) أن سياسات التنمية في الجزائر لم تنجح في تحقيق الفرضية السائدة التي ترى بأنه كلما زاد المستوى التعليمي قلّ احتمال الوقوع في البطالة، حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول العكس تماما؛ إذ أنه كلما قل المستوى التعليمي نقصت نسب البطالة، فنرى سنة 2011 بأن أعلى نسبة بطالة كانت مقترنة بفئة أعلى مستوى تعليمي وهي فئة المستوى الجامعي بنسبة تقدر ب 15.2% حيث أ ن نسبة الإناث (22.4%) تشكل تقريبا ثلاثة أضعاف نسبة الذكور (8.9%)؛ وعند مقارنة نسبة هذه الفئة بباقي نسب المستويات الأخرى نلاحظ أن نسبة البطالة لدى عديمي المستوى التعليمي والتي تقدر ب 2.5% أقل منها بستة أضعاف تقريبا، كما أنها أكبر من مجموع نسبتي البطالة للفئتين الثانية والرابعة واللتان تقدران ب 6.3% و 8.7% على التوالي وهذه النسب ستبث اليأس في نفوس الأفراد الذين ما يزالون يزاولون مقاعد الدراسة وتدفعهم لتركها وهذا ما يزيد من تعكير

الأجواء السائدة في سوق العمل والتي ستنعكس على الاقتصاد ككل، أما الفئة الثالثة (المستوى المتوسط) فتمثل ثاني أكبر نسبة بطالة والتي تقدر ب 12.6%، اما سنة 2015 فنلاحظ انخفاض البطالة عند أصحاب المستوى الجامعي إلى 14.1% وزيادة نسبة البطالة عند أفراد باقي المستويات بنسبة ما بين 1% و 2% مقارنة بسنة 2011، وبما أن الدولة أنفقت ولا زالت تنفق الكثير من الأموال على التعليم لإخراج مثل هكذا كفاءات فإن تعطيلها يدل على عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وعدم استغلالها استغلالا أمثلا لتحقيق الأهداف المسطرة، كما يدل أيضا على ضعف العلاقة إن لم نقل انقطاعها بين المؤسسات طالبة العمل ومؤسسات التكوين منتجة الكفاءات عارضة العمل، ولهذا يجب اتباع سياسة تكوينية تخرج كفاءات وفقا لاحتياجات المؤسسات طالبة العمل.

خلاصة الفصل:

بعد تعرض الجزائر لأزمة اقتصادية مع بداية الخماسي الثاني من فترة الثمانينات نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986 وارتفاع حجم الديون ورفض إعادة جدولتها، انعكست هذه الظروف سلبا على جميع المؤشرات الاقتصادية دون استثناء، حيث أصبحت معدلات النمو الاقتصادي تسجل بإشارات سالبة ووصلت معدلات التضخم إلى 30% تقريبا، وانهيار قيمة العملة الوطنية وفشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية التي باشرتها سنة 1988؛ كل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة جعلت الجزائر تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لعقد اتفاقيات تقوم بموجبها الجزائر بإصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما حدث من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وبالتحديد برنامج التعديل الهيكلي عن طريق تنفيذ سياسة مالية تقشفية حيث تقلص معدل التضخم إلى 0.3 % سنة 2000؛ ولكن هذه الإصلاحات كانت اقتصادية بحتة حيث أنها أهملت الجانب الاجتماعي مما نتج عنه ظروف معيشية صعبة لدى السكان بسبب البطالة، ورغم استحداث بعض الأجهزة سنوات التسعينات للتخفيف من حدة البطالة كصندوق التأمين على البطالة وبرامج تشغيل الشباب، إلا أن معدلات البطالة اتسمت بالارتفاع حيث بلغت 28.89 % سنة 2000 وهو معدل يدل على فشل هذه السياسات اجتماعيا.

مع بداية الألفية الجديدة ارتفعت المداخيل البترولية، وعزمت الدولة على مكافحة ظاهرة البطالة وذلك عن طريق تدعيم الأجهزة السابقة باستراتيجية تنموية طويلة الأجل ممثلة في برامج استثمارية طويلة الأجل والتي كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 وآخرها البرنامج الخماسي للتنمية سنة 2015 والتي كان لها آثار ايجابية على مستوى معدلات التشغيل خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات بحيث تقلصت معدلات البطالة إلى 10.5 % سنة 2016 والتي كان للقطاع العام أثر كبير على تخفيضها نظرا لتبنيه افتراضات النظرية الكينزية وذلك بالتدخل في الاقتصاد لتنشيط الطلب الفعال عن طريق القيام بمشاريع كبرى تسهم في استحداث مناصب شغل جديدة كمشروع الطريق السيار شرق-غرب.

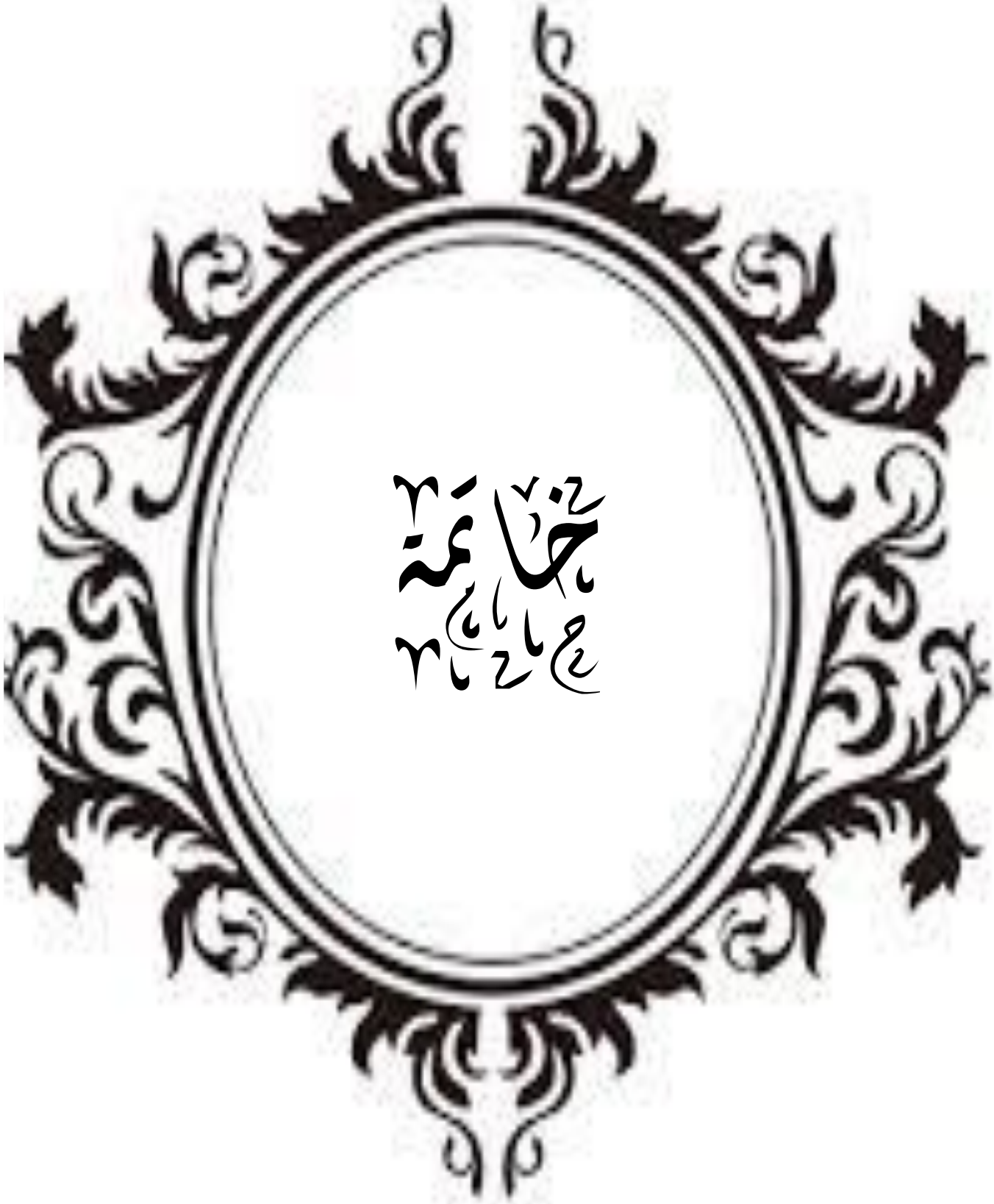
خاتمة

الخاتمة

من بين أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات وأمنها نجد ظاهرة البطالة في الواجهة، وذلك لما لها من آثار سلبية على الفرد وعلى المجتمع، وعلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات جميع الدول، حيث شغلت اهتمام الكثير من الاقتصاديين، المفكرين ورؤساء الدول لإيجاد حلول لهذه الظاهرة عن طريق القيام بإصلاحات تصحيحية في الاقتصاد واستحداث أجهزة وبرامج تكون قادرة على مجابهة هذه الظاهرة، وفي بعض الأحيان تستدعي حتى تغيير السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية سلاحا ذو حدين، فهي تحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة منها بسرعة من جهة، وتساهم في تفاقم الأوضاع الاجتماعية الصعبة كالبطالة من جهة أخرى، وبرهنت العديد من تجارب الدول خاصة التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي صحتها ولكن باستثناء وهو أن ذلك يحدث في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن لها آثارا إيجابية في المدي الطويل كمساهمتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن بشرط تدخل الدولة لتنشيط الطلب الفعال عن طريق زيادة الانفاق العام.

نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل في هذا البحث في النقاط الآتية:

- رغم تطبيق الجزائر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ونجاحه في تحقيق نوع من الاستقرار المالي إلا أنه زاد في تأزم الوضع من الجانب الاجتماعي بارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث بلغ معدل البطالة 26.41% و28.9% سنتي 1997 و2000 على التوالي، ولكن بعد نهاية هذه البرامج ونتيجة لإعطاء حرية للقطاع الخاص وخوصصة المؤسسات بدأت معدلات البطالة بالانخفاض، وهذا يبرز صحة الفرضية الأولى في المدى القصير ونفيها في المدى الطويل؛
- إن الانتقال من نظام لآخر يحتاج التضحية بجيل كامل أو جيلين على الأقل، وهذا ما حدث عند انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق؛
- قامت الجزائر باستحداث مجموعة من الأجهزة الخاصة بالتشغيل أثناء فترة الإصلاحات للتخفيف من آثار برامج الإصلاح الاقتصادي كجهاز الصندوق الوطني للبطالة والتي حققت نتائج طيبة، ولكن لم تكن كافية بسبب اتباعها لسياسة مالية تقشفية وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- بدأت الجزائر بتحقيق انخفاض في معدلات بطالة خاصة مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث بلغت نسبتها 23.7% سنة 2001 و9.8% سنة 2013 لتنتقل إلى 10.5% سنة 2016 ويرجع الفضل في هذا التراجع إلى زيادة الإنفاق العمومي حيث بلغ الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 21214 مليار دج، وهذا يدل على انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية بهدف توفير مناصب شغل جديدة وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات بزيادة الانفاق العام، وهذه الإجراءات تنطبق مع أفكار النظرية الكينزية وبهذا تم التأكد من صحة الفرضية الثالثة.
- من خلال تحليل المعطيات الإحصائية تبين أن 80.22% من نسبة البطالة الاجمالي شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، وهذا المعل يتطلب نمن السلطات المعنية إعادة النظر في السياسات التشغيلية المعتمدة، أكبر قطاع يساهم في توفير مناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات بنسبة تفوق 60%.

اقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن طرح مجموعة الاقتراحات للتخفيف من حدة البطالة على النحو التالي:

1) تنويع الاقتصاد الجزائري وتبني سياسة التصنيع لأنها تحتاج إلى حجم عمالة كبيرة، ولتفادي الوقوع في الأزمات التي دائما كان سببها انهيار أسعار النفط؛
2) وضع آليات جديدة للتنسيق بين المؤسسات عارضة العمل والمؤسسات التكوينية؛
3) تدعيم وتشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة؛
4) محاربة الفساد والبيروقراطية؛
5) إنشاء قاعدة موحدة للبيانات والإحصائيات لإعطائها مصداقية أكبر والقيام بتحقيقات ميدانية قصير الأجل كل ثلاثة أشهر مثلا وليس كل ثلاث سنوات كما هو حاصل؛
6) تشجيع الأفراد على إنشاء المقاولات بمنحهم القروض والسهر على إنجاحها عن طريق المرافقة؛
7) ترشيد النفقات العمومية؛ وتوجيه الشباب نحو القطاع الفلاحي؛
8) تحصيل الموارد الجبائية من أصحابها وبقوة القانون نظرا للمبالغ الهائلة التي لم تقدر الدولة على إدخالها نتيجة عمليات التهرب الضريبي.

9) توفير الحماية للمنتج الوطني وتحرير الاقتصاد من التبعية الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع البطالة موضوعا واسعا ومتشعبا، فكلما ظهرت البطالة رافقتها الإصلاحات الاقتصادية، ولهذا فكلما تمت الإحاطة بجوانب هذه الظاهرة سيتم تحديد الإصلاحات بأكثر دقة لعلاجها، وقد واجهت هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات التي يمكن أن تشكل نواة لبحوث مستقبلية:

- دور السياسات الاقتصادية (التجارية، المالية، والنقدية) في تحقيق الاستقرار المالي؛
- أثر الاقتصاد الموازي على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- أثر الفساد المالي والسياسي في تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية والقضاء على البطالة في الدول النامية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006.
2. جمال حسن أحمد عيسى سراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.
3. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2006.
4. خالد راصف الزاني، أحمد حسين الرافعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
5. زيد محمد رماني، كيف عالج الإسلام البطالة، الطبعة الأولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2001.
6. علي عبد الوهاب النجا، البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.
8. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكاليات التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

الرسائل الجامعية:

9. أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001.
10. بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة ماجيستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

11. بن حمودة نجيب، البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي، دراسة قياسية تحليلية (1989-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015.

12. جاري فاتح، مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيليها للاقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009-2010.

13. جلال عبد القادر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة – حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

14. جنيدي مراد، الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015.

15. حفيظ فطيمة، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.

16. خزاز راضية، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012–، مذكرة ماجيستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر 2011-2012.

دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005-2006.

17. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية – في حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

18. سعيدي بختة، أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013.

19. شلوفي عمير، التضخم والبطالة وعلاقاتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة قياسية -حالة الجزائر 1980-2011-، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

20. عاقلي فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وأثرها الاقتصادية: سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،

21. عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

22. عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010.

23. غرزي سليمة، البطالة في الجزائر، دراسة قياسية لمشكلة البطالة، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008-2009.

24. لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016.

25. لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية واقتصادية للفترة 1970-2007، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

26. ميهوبي ليلى، أثر الإصلاحات الاقتصادية على سياسات التشغيلية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.

27. نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005.

28. نذير ياسين، أثر سياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية لفترة (1970-2010)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.

29. وليد ناجي الحيالي، البطالة، مداخلة كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، بدون سنة.

القوانين والمراسيم:

30. قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990.

المجلات والتقارير والملتقيات:

31. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

32. بطاهر علي، سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة.

33. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017.

34. خبابة عبد الله، خبابة صهيب، الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

قندوز طارق، تحت رحمة ثالوث الفساد، التضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 04، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، سبتمبر 2015.

35. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثامنة عشر، الجزائر، نوفمبر 1998.

36. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004.

المواقع الإلكترونية:

37. الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): توزيع العمالة حسب الحالة المهنية (1992-2015)

	المستخدمون المستقلون		الأجراء الدائمون		الأجراء غير الدائمون والمتدربون		مساعدو العائلات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1992	920773	20.1	2655138	58	759763	16.6	241480	5.3
1997	1597000	28	2693000	47.2	1072000	18.8	346000	6
2001	1826020	29.32	2570793	41.27	1306407	20.97	525552	8.44
2007	2515977	29.28	2908861	33.85	2679977	31.18	489428	5.69
2010	2874000	29.6	3208000	32.9	3250000	33.4	404000	4.1
2011	2963000	30.87	3456000	36	2978000	31.02	202000	2.11
2012	2882000	28.34	3675000	36.14	3396000	33.39	217000	2.13
2013	3117000	28.89	3878000	35.95	3562000	33.2	231000	2.14
2014	3116000	29.49	3785000	35.82	3508000	33.2	156000	1.49
2015	3042000	28.71	4542000	42.88	2855000	26.95	155000	1.46

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (02): توزيع العمالة وفقا لمعيار النوع (1990-2016)

	الرجال		النساء		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1990	4182360	92.62	333500	7.38	4516360	100
1992	4213180	92.04	364340	7.96	4577520	100
1997	4819000	84.43	889000	15.57	5708000	100
2003	5751032	86.04	933024	13.96	6684056	100
2007	7247367	84.33	1346876	15.67	8594243	100
2010	8262000	84.86	1474000	15.14	9736000	100
2011	8038000	83.74	1561000	16.26	9599000	100
2012	8393000	82.52	1778000	17.48	10170000	100
2013	8885000	82.35	1904000	17.65	10788000	100
2014	8603000	81.43	1962000	18.57	10566000	100
2015	8660000	81.44	1934000	18.56	10594000	100
2016	8933000	82.37	1912000	17.63	10845000	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (03): توزيع العمالة وفقا لمعيار القطاع القانوني (1997-2016)

	القطاع العمومي		القطاع الخاص	
	العدد	%	العدد	%
1997	2890000	50.6	2818000	49.4
2008	3149000	34.43	5997000	65.57
2009	3234000	34.1	6236000	65.9
2011	3843000	40.0	5756000	60.0
2012	4354000	42.8	5816000	57.2
2013	4440000	41.2	6349000	58.8
2014	4338000	41.1	6228000	58.9
2015	4455000	42.0	6139000	58.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (04): توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (1994-2016)

	القطاع الفلاحي		القطاع الصناعي		قطاع الأشغال العمومية والبناء		قطاع التجارة والخدمات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1994	1023000	23.65	528000	12.21	667000	15.42	2107000	48.72
1997	1144000	24.24	487000	10.32	723000	15.32	2365000	50.17
2003	1412340	21.13	804152	12.03	799914	11.97	3667650	54.87
2007	1170897	13.6	1027817	12.0	1523610	17.7	4871918	56.7
2010	1136000	11.7	1337000	13.7	1886000	19.4	5377000	55.2
2011	1034000	10.8	1367000	14.2	1595000	16.6	5603000	58.4
2012	912000	9.0	1335000	13.1	1663000	16.4	6260000	61.6
2013	1141000	10.6	1407000	13.0	1791000	16.6	6449000	59.8
2014	1007000	9.5	1329000	12.6	1743000	16.5	6486000	61.4
2015	917000	8.7	1377000	13.0	1776000	16.8	6524000	61.6
2016	865000	8.0	1465000	13.5	1895000	17.8	6620000	61.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم(05): حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط وشكل المؤسسة(1994-1998)

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسب %	مؤسسة اقتصادية محلية	النسب %	مؤسسة خاصة	النسب %	المجموع	النسب %
الفلاحة	2205	1,7	1234	1,5	370	35,6	3819	1,8
البناء والاشغال العمومية والري	76514	59,6	51557	61,7	195	18,8	128266	60,2
الخدمات	19345	15,1	24522	29,3	150	14,5	44017	20,7
الصناعة	30235	23,6	6310	7,5	323	31,1	36868	17,3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الملحق رقم (06): توزيع البطالة في الجزائر حسب فئات العمر (2000-2016)

فئات العمر	2000	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
19–15	25.49	12.75	10.78	8.94	10.29	11	9.7	10.2	7.38
24–20	30.35	30.66	32.43	32.20	32.6	31.8	29.6	28.6	27.51
29–25	22.10	28.59	31.23	30.41	26.9	26	27.7	29.1	31.52
34–30	10.12	13.63	13.01	12.62	12.7	13.8	14	14.8	15.96
39–35	4.47	6.78	5.39	6.97	7.2	7.4	8.5	7.1	7.46
44–40	2.82	3.52	2.97	3.39	4.5	4.3	5.5	4.8	4.95
49–45	1.91	1.61	2.04	3.01	3	2.7	2.6	2.5	2.51
54–50	1.97	1.76	1.21	1.32	1.4	2	1.6	1.9	1.41
59–55	0.76	0.70	0.93	1.13	1.4	1.1	0.9	1.1	0.86

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (08): توزيع البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية والنوع (2000-2016)

		حضري			ريفي			المجموع		
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2000	العدد	1340788	236443	15772	884357	49275	933632	2225145	285718	2510863
	النسبة1	85.00	15	100	94.72	5.28	100	88.62	11.38	100
	النسبة2	60.25	82.75	62.82	39.75	17.25	37.18	100	100	100
2007	العدد	653238	225071	878309	418766	77588	496354	1072004	302659	1374663
	النسبة1	74.4	25.6	100	84.4	15.6	100	78	22	100
	النسبة2	60.9	74.4	63.9	39.1	25.6	36.1	100	100	100
2012	العدد	625000	287000	912000	263000	77000	341000	888000	365000	1253000
	النسبة1	68.53	31.47	100	77.13	22.87	100	70.87	29.13	100
	النسبة2	70.38	78.63	72.79	29.62	21.37	27.21	100	100	100
2016	العدد	572000	364000	936000	220000	116000	336000	792000	480000	1272000
	النسبة1	61.11	38.89	100	65.48	34.52	100	62.26	37.74	100
	النسبة2	72.22	75.83	73.58	27.78	24.17	26.42	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الحمد لله

ملخص:

تعتبر ظاهرة البطالة الهاجس الذي يخيف ويستحوذ على اهتمام صناع السياسة العامة لأي بلد في العالم، وقدت شهدت الجزائر هذه الظاهرة بعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة 1986م نتيجة انهيار أسعار النفط، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية للحصول على المساعدات والقروض، وهذا ما انبثق عنه عدة اتفاقيات لتنفيذ عدة برامج تصحيحية للاقتصاد الجزائري لفترة طالت عقد التسعينات.

مع بداية الألفية الجديدة ارتفعت مداخيل الجباية البترولية وارتفعت معها عزيمة الحكومة الجزائرية على مواجهة ظاهرة البطالة التي لم تستطع الأجهزة المستحدثة في عقد التسعينات مواجهتها، فبدأت بصياغة عدة برامج لدعم النمو الاقتصادي بهدف التأثير على سوق العمل بزيادة الاستثمارات والمشاريع الكبرى، وهذا ما كان له الأثر الإيجابي على السياسة التشغيلية، حيث ارتفعت معدلات التشغيل وانخفضت معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التشغيل، المداخيل البترولية، الإنفاق العام، الإصلاحات الاقتصادية، سوق العمل.

Résumé :

Le problème de chômage est la crainte qui domine l'attention de décideurs dans n'importe quel pays dans le monde et l'Algérie a été témoin de ce phénomène après la crise économique qui a eu lieu en 1986 en conséquence de l'écroulement de prix du pétrole, qui ont poussé l'Algérie à recourir aux institutions financières internationales pour l'aide et des prêts, qui ont abouti à plusieurs accords pour mettre en œuvre plusieurs programmes correctifs pour l'économie algérienne .pendant la période des années 1990.

Comme le nouveau millénaire a commencé, des revenus pétroliers sont montés et la détermination du gouvernement algérien de confronter le phénomène de chômage, auquel les nouveaux corps(organismes) dans les années 1990 n'ont pas pu faire face et ont commencé à formuler plusieurs programmes pour supporter(soutenir) la croissance économique en vue à l'influence du marché du travail par des investissements croissants.